

## الإمام بأحكام العام



د. فتحية عبد الصمد محمد عبّيد (\*)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة:

الحمد لله الذي جعل العلم دليلاً للوصول إليه، وجعل للفقهاء أصولاً يستدلّ بها عليه. والصلاة والسلام على خير الأنام، سيّدنا محمد المفضّل بالإجماع على سائر البشر من الخاصّ والعام، وعلى آله المطهّرين باستصحاب الأصل، وأصحابه المفضّلين بالقياس والنقل، وعلى تابعيهم، ولاسيّما الأئمة المجتهدين ومقلّديهم في الدين الذين رفعوا قواعد (علم الدلالات) الذي يعتبر أساساً للاستنباطات. وبعد..

فإن العلوم أشرف الصنائع، وأتحف البضائع، وأربح المتاجر، وأرجح المفاخر، وأعظم الأعمال أجراً، وأبقاها ذكراً، وإن من أجلّها قدراً، وأعلاها شأنًا، وأفضلها تعلماً وعلماً (علم أصول الفقه)، فهو "العلم الذي ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأى والشرع، فأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرفٌ بمحض العقول الذي لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبيّ على محض التقليد

(\*) أستاذ أصول الفقه المشارك بقسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبد العزيز.

الذي لا يَشْهَدُ له العقل بالتسديد والتأييد<sup>(١)</sup>.

وهو قاعدة الأحكام الشرعية، وأساس الفتاوى الفرعية التي بها صلاح معاش المكلفين، وفوزهم في الدنيا والدين، وهو السّلاح المضاء، والمفتاح السّديد في يد الباحث والعالم، والفقهاء والمجتهدين، والمفسّرين والمحدّثين، فدراسته تعين على فهم سائر العلوم الشرعية؛ لما يحققه في الدّارس من قوّة الإدراك لحقائق هذه العلوم، والكشف عن دفائنها، وتحلية غوامضها، وكيفية النظر فيها، والاستفادة منها؛ لاستنباط كلّ حكم شرعيّ، عن طريق وضعه لنظريات عامّة، مُحكمة البناء، متينة النسيج، أُقيم عليها بِنان الدين، وإرساء قواعده، وإحكام أصول شريعته.

قال عضد الملة والدين: “لَمَّا عُلِمَ كَوْنُ أَحْكَامِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَالْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ مُتَكَثِّرَةً، وَأَنَّ قُوَّةَ الْعِبَادَةِ قَاصِرَةٌ عَنْ ضَبْطِهَا مُتَشَتِّرَةً، نَاطِقَةٌ بِدَلَالَتِهَا، وَرَبْطُهَا بِأَمَارَاتِهَا وَمَخَايِلِهَا، وَرَشْحُ طَائِفَةٍ مِمَّنْ اصْطَفَاهُمْ لَاسْتِنْبَاطِهَا، وَوَفْقَهُمْ لِتَدْوِينِهَا، بَعْدَ أَخْذِهَا مِنْ مَأْخِذِهَا وَمَنَاطِقِهَا، وَكَانَ لِذَلِكَ قَوَاعِدَ كَلِيَّةً بِهَا يَتَوَصَّلُ، وَمَقَدِّمَاتٍ جَامِعَةٍ مِنْهَا يَتَوَسَّلُ”<sup>(٢)</sup>.

هذا، ومن المعلوم أن (علم أصول الفقه) قد ضَمَّ في ثناياه المباحث التالية:

- ١) الأحكام الشرعية.
- ٢) طرق استنباط الأحكام من النصوص الشرعية.
- ٣) مصادر الأحكام الشرعية (الأصلية + التبعية).
- ٤) مقاصد الشريعة العامة.

(١) ينظر: الغزالي - أبو حامد محمد بن محمد، المتوفى سنة (٥٠٥هـ) - المستصفى من علم الأصول - الناشر: دار العلوم الحديثة - بيروت - لبنان - ٢/١.

(٢) العضد: عبدالوهم بن ركن الدين أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي البكري، المتوفى سنة (٧٥٦هـ) - شرح مختصر المنتهى الأصولي - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة: الثانية - سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - ٤/١.

٥) الاجتهاد والتقليد.

٦) التعارض والترجيح بين الأدلة.

والذي يعني في هذا المقام (العام) - موضوع بحثنا - ولعلّ السؤال التقليدي الذي يدور في الأذهان، ويتمّ طرحه على الباحث في كلّ محفل ومقام، ما أسباب اختيار هذا الموضوع، وما الغاية منه؟.

وأعتر - للقارئ الكريم - بأيّ لن أجيب بالإجابة التقليدية، والتي يحاول فيها الباحث إثبات أن موضوعه من أهمّ موضوعات هذا العلم، إن لم يكن أهمّها على الإطلاق، ولكني أقول - والحق يُقال: بأن جميع موضوعات الأصول هي كالجوارح بالنسبة للأصوليّ، فكلّ موضوع يحتاج إلى ما قبله، ويفتقر إليه ما بعده، لذا فإنه يكثر في الكتب الأصولية تنبيه القارئ بأن هذه المسألة قد سبق تناولها - فليرجع إليها في موضعها - أو سيأتي ذكرها - فلينبه إليها حين ورودها، فلا تكرار لمافات، ولا استعجال لما هو آت.

هذا، ولما كان لابدّ من الاختيار فقد وقع اختيارنا - بعد الاستشارة والاستشارة - على موضوع ((العام)) وآثرناه على غيره، لأسباب لا تُجهل ودوافع لا تُغفل، وغايات يعها من تدبّر وتأمل، إليكم بيانها:

١) أن (علم الدلالات) بمثابة الدّعاة الأصوليّة، والأساس الذي يُعتمد عليه، والقاضي الذي يُحتكم إليه، فهو أشبه ما يكون بالميزان الحساس الذي يفزع إليه عند كلّ التباس، والله درّ الغزاليّ الذي نعتة بقوله: ((وهو عمدة الأحكام))، لذا اهتّم الأصوليون بـ ((التطور الدلالي)) للألفاظ، وعلاقة بعضها ببعض، وأضافوا إلى ذلك إرادة الشارع الحكيم وقصده، مما يؤكد عناية البيّة الأصوليّة بالمضمون لا بالشكل، حتى يستطيع الأصوليّ تحديد

- طريق مُنضبط يمكن انسحاب الحكم الصحيح عليه في المسائل المعروضة.
- (٢) أن قواعد الاستنباط تعمل على تقليل الخلاف، وتضييق دائرته، وتحصينه من الفوضى والأهواء<sup>(١)</sup>.
- (٣) أن المتأمل في التشريع يجد أنه طبع في الغالب بطابع العموم، وأتسم بالقواعد الكلية، وجاء البيان من السنة النبوية - على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم - وعلى هدى ذلك أهدت إلينا مناهج الاستنباط - في لون من الدقة والاستقصاء عن طريق الاستقراء - ضوابط تناولت (العالم وأحكامه) و(الخاص وأنواعه) يستنير بها المكلف في الإتيان بما كُلف به، حتى يُبرئ ذمته، ويؤدي ما في عهده.
- (٤) لأن أي باحث في أي علم من العلوم يحتاج إلى بيان دلالات الألفاظ، ما يُؤخذ منها بالمنطوق، وما يُؤخذ منها بالمفهوم، سواء أكان مفهوم موافقة، أم مفهوم مخالفة، وكذلك فهم الألفاظ العامة التي مدلولها عام، والألفاظ الخاصة التي مدلولها خاص، وكذلك الألفاظ التي ترد مرةً مطلقة ومرةً مُقيّدة، هل يُحمل مطلقها على المقيّد، أو يُعمل بكل واحد على حدة؟!.
- (٥) أن قواعد الاستنباط الأصولية تعمل على تفهّم معنى النص، والكشف عن مرامي ألفاظه ومدلولاته، فهي اجتهادٌ ضمن دائرة النص الموجود في حدود الأصول اللغوية والشرعية، وهو ما يُفضي - في الغالب - إلى الاختلاف المشروع المبني على أسس وقواعد أصولية لغوية، كالاشتراك اللغوي، والحقيقة والمجاز... إلخ<sup>(٢)</sup>.
- (٦) أن قواعد الاستنباط تعمل على تقليل الخلاف، وتضييق دائرته، وتحصينه من

(١) [www.attaweel.com](http://www.attaweel.com)(٢) [www.attaweel.com](http://www.attaweel.com)

الفوضى والأهواء<sup>(١)</sup>.

(٧) بيان أن دلالات الألفاظ على معانيها وأحكامها لها طُرُق ومسالك عديدة

بحسب الأصوليون من حيثيات متعددة يمكن إجمالها في أنواع ثلاثة:

١. دلالة الألفاظ باعتبار كفيّتها، وتشمل: المنطوق والمفهوم، وقسموه إلى

دالّ بالعبارة، ودالّ بالإشارة، ودالّ بالدلالة، ودالّ بالاقتضاء.

٢. دلالة الألفاظ باعتبار وضوحها وخفائها، وتشمل:

أ. الواضح: ويشتمل على: الظاهر، النصّ، المفسر، المحكم.

ب. غير الواضح: ويشتمل على: الخفي، المشكل، المحمل، المتشابه.

٣. دلالة الألفاظ باعتبار وضعها لمعانيها، تشمل: الخاص، العام، الأمر،

النهي، المطلق، المقيد، المشترك<sup>(٢)</sup>.

٤. إبراز دور الأصوليين الذين خاضوا معترك الدلالات؛ لأنه بمنزلة

التصور الذي يسبق التصديق ضرورة عند المناطقة، وأقاموا شجرة

الدلالات بفروعها وأغصانها وعساليجها، ووضعوا لكل غصن وغصين

علامة هي عبارة عن لقب يتميز به، وذلك في شكلٍ مُتدرّج كما تتدرّج

من أصل الشجرة إلى أغصانها إلى أكثر من (ثلاثين) لقب بعد حذف

التكرار<sup>(٣)</sup>.

(١) [www.attaweel.com](http://www.attaweel.com)

(٢) ينظر: فيروز: عبد الرحيم يعقوب - تيسير الوصول إلى علم الأصول - الناشر: مكتبة المبيكان -

الرياض - الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م - ص ٤٠٩.

الحادمي: نور الدين مختار - تعليم علم الأصول - الناشر: مكتبة المبيكان - الرياض - الطبعة: الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م - ص ٣٣٢.

(٣) ينظر: ابن يّة: عبد الله بن الشيخ محفوظ - أمالي الدلالات وبحالي الاختلافات - الناشر: دار ابن

حزم - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م - ص ٦٣.

٥. التأكيد على أن القواعد والضوابط التي وضعها علماء الأصول هي في حقيقتها عربية شكلاً وموضوعاً، نصاً وروحاً، مستمدة من طبيعة اللغة العربية واستعمالاتها في المعاني حسبما قرّره أئمتها، فهي ليست قواعد شرعية أو دينية خاصة؛ لذا فإنها تستعمل في فهم أيّ نص شرعيّ أو قانونيّ، ولا يلزم المكلفون بمقتضى الوحي أو القانون إلا إذا توافرت لديهم القدرة على فهم النصّ، وهذا ما يرشد إليه العقل، وتقتضيه طبيعة التكليف لتحقيق المطلوب<sup>(١)</sup>.

٨. بيان أن دلالات الألفاظ على معانيها وأحكامها لها طُرُق ومساالك عديدة بحثها الأصوليون من حيثيات متعدّدة يمكن إجمالها في أنواع ثلاثة:

٦. دلالة الألفاظ باعتبار كيفيتها، وتشمل: المنطوق والمفهوم، وقسموه إلى دالّ بالعبارة، ودالّ بالإشارة، ودالّ بالدلالة، ودالّ بالاقتضاء.

٧. دلالة الألفاظ باعتبار وضوحها وحقائقها، وتشمل:

ج. غير الواضح: ويشتمل على: الخفي، المشكل، المحمل، التشابه.

٨. دلالة الألفاظ باعتبار وضعها لمعانيها، تشمل: الخاص، العام، الأمر، النهي، المطلق، المقيد، المشترك<sup>(٢)</sup>.

ولما كانت هذه الدلالات مجالاً خصباً للدارسين، ومنهلاً عذباً للشارحين، أردنا أن ندلوها بدلونا فيها بعد التردّد وعدم الثبّت في القدرة على الاختيار؛ لأن لكل منها أهمية ومقدار. لعلنا نكتب ضمن السالكين، ونفوز مع الفائزين

(١) ينظر: الزحيلي: وهبة - أصول الفقه الإسلامي - الناشر: دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان + دار الفكر - دمشق - سورية - الطبعة: الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م - ١/١٩٨.

(٢) ينظر: فيروز: عبد الرحيم يعقوب - تيسير الوصول إلى علم الأصول - مرجع سابق - ص ٤٠٩. الخادمي: نور الدين مختار - تعليم علم الأصول - مرجع سابق - ص ٣٣٢.

وأخيراً ويتوفيق من الله تعالى وحده عزمننا على البحث والكتابة في موضوع (العام)، وهو مبحثٌ لغويٌّ أصوليٌّ هامٌّ، لا يمكن الوصول إلى استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة إلا بعد معرفته والإلمام بمدخله ومخارجه، وتفرعاته ودقائقه التي تناولها الأصوليون قديماً وحديثاً. ونحن في هذه العجالة حاولنا:

(١) جمع ما كتبه، وترتيب ما أورده، مع ربطه بالمسائل الفقهية، وإنزاله من برجه العاجي الذي طالما أتهم الأصوليون بركوبهم إليه، وعدم استفادة السواد الأعظم مما سطره بين دفتيه، في حُلّة جديدة، وثوبٍ قشيب، يستفيد منه الأصوليون واللغويون، ويجد فيه العالم مبتغاه، كما يجد فيه طالب العلم غايته ومنتهاه.

(٢) تذييل البحث بأشكال توضيحية وخرائط ذهنية.

(٣) وجدول للمصطلحات الأصولية باللغتين العربية والإنجليزية.

(٤) كتابة الهوامش بالطريقة المتبعة في كتابة الأبحاث العصرية، والتي تقوم على كتابة لقب المؤلف أولاً، ثم اسمه، ثم اسم الكتاب، والناشر، والطباعة، وسنة الطبع — وهذه الطريقة وإن كانت ليست بالجديدة على الأبحاث العصرية فأخاها جديدة ومجهدّة بالنسبة للأبحاث التي تعتمد — في المقام الأول — على الكتب التراثية القديمة، لأسباب لا تجهل.

(٥) مع الحرص على ذكر جميع المراجع التي وقفنا عليها في بداية كل مسألة — وإن بدت كثيرة بعض الشيء — ليرجع إليها من رام الاستفادة، ورنّا إلى الزيادة، مع ترتيبها بحسب سني الوفاة لواقعها — رحمة الله تعالى عليهم — حيث كان اعتمادنا على الكتب القديمة إلا ما ندر.

فعدّنا بحثنا لذلك أشبه ما يكون بالكتب التراثية من حيث صياغته ومراجعته، لما

زيّناه به من أسماء الأصوليين، ووشّيناه بكشف النقاب عن تراثهم ومخزونهم الدفين، مع إخراجهم في حلّة عصريّة، وأشكال توضيحية، فعدا قديماً حديثاً، تراثياً عصريّاً، يجد فيه القارئ عقب الماضي وأصالته وجمال الحاضر وروعته، مع البعد عن التقعّرات اللغوية، والغياهب الأصولية.

راجيةً من الله تعالى الكريم الوهاب أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، ننتفع به في الدنيا والآخرة، يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون إلا من أتاه سبحانه وتعالى بقلب سليم.

**المنهج الذي تم استخدامه:**

**المنهج الذي تم استخدامه:** هو المنهج الوصفي بأدواته التحليليّة والاستقرائية.

**نتائج الدراسات السابقة:**

في الحقيقة لقد قدمت العديد من الدراسات الأصوليّة عن (العام)، بيد أنها تكاد تقتصر على موضوع واحدٍ من موضوعات (العام) لذا يُعتبر بحثنا -والله تعالى الحمد والمثّة- جديداً في طرحة، حديثاً في تناوله، حيث تناول مسائل(العام) من جميع جوانبها تقريباً، وإن كان في النفس شيئاً من عدم تناول ((مخصصات العام)) - نظراً لتحديدنا بعدد معين لايجوز للباحث تجاوزه - لذا سنفرد لها بحثاً خاصاً للحديث عنها، إن شاء الله تعالى . ولأن إليكم بياناً بالدراسات السابقة التي وقفنا عليها.

**أولاً:**

(١) تخصيص العام وأثره في الأحكام الفقهية: للدكتور/ علي بن عباس الحكمي - جامعة أم القرى.

(٢) أثر اختلاف العلماء في تخصيص العموم بسبب وروده - دراسة وتطبيق على قسم العبادات: لعلي بن منصور عطية- جامعة أم القرى.

(٣) أثر الاختلاف في دلالة العام قبل التخصيص في الفقه الإسلامي: لمحمد عمر



- جامعة أم القرى — ١٤١٠هـ — ١٩٩١م.
- (٤) أدلة تخصيص العام المتصلة عند الأصوليين: لمريم راشد صالح الشهري — رسالة ماجستير — الرئاسة العامة لتعليم البنات — الآداب — الدمام — ١٤١٦هـ — ١٩٩٦م.
- (٥) الآراء الأصولية في الأمر والنهي والعام والخاص: لفهد سعد الجهني — رسالة ماجستير — جامعة أم القرى — ١٤١٦هـ — ١٩٩٦م.
- (٦) العام وتخصيصه في الاصطلاح الأصولي: لإدريس حمادي — جامعة القرويين — دار الحديث الحسنية — ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.
- (٧) دلالة العام بين القطعية والظنية: لعبد الحكيم عبد الرحمن أسعد السعدي — رسالة ماجستير — جامعة الأزهر — ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م.
- (٨) دلالة العموم والخصوص في النص القرآني: لحسين علي شيع — رسالة ماجستير — جامعة الكوفة — ١٤١٧هـ — ١٩٩٧م.
- (٩) التعارض والترجيح بين النصوص في العموم والخصوص: لمحمد سعيد المجاهد — رسالة ماجستير — جامعة القاهرة — ١٤٢٢هـ — ٢٠٠٢م.
- (١٠) صيغ العموم عند الأصوليين وأثرها في الفروع الفقهية: لحارث محمد سلامة — رسالة دكتوراه — الجامعة الأردنية — ١٤٢٣هـ — ٢٠٠٣م.
- (١١) آراء الإمام الشوكاني الأصولية في العموم والخصوص، وتطبيقاتها على كتاب (نيل الأوطار): لعبد المجيد يوسف عبد الله الوابل — رسالة ماجستير — جامعة أم القرى — ١٤٢٩هـ — ٢٠٠٩م.
- (١٢) العموم والخصوص عند الإمام الجويني وتطبيقاته على (نهاية المطلب في دراية المذهب): لأحلام صالح أحمد الجدعاني — رسالة ماجستير — جامعة أم

القرى - ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٩م.

وَمَا يلاحظ على تلك الدراسات السابقة - التي أوردناها -:

(١) أن البعض منها كان دراسة أصولية تناولت جانباً واحداً من جوانب العموم، كما في (٤، ٥، ٦، ٧، ٩).

(٢) والبعض منها كان دراسة أصولية فقهية تطبيقية، كما في (١، ٢، ٣).

(٣) والبعض الآخر منها كان دراسة لآراء عالمٍ من علماء الأصول في العموم والخصوص، وتطبيق ذلك على أحد كتبه، كما في (١١، ١٢).

(٤) والبعض منها كان دراسة لدلالة العموم والخصوص في النص القرآني خاصة، كما في رقم (٨).

فلم نجد من تلك الدراسات مَنْ تناول (العام) وموضوعاته من جميع جوانبها تقريباً - بدراسة أصولية - كمّاً ونوعاً - وفقهية - بعضاً - كما تناولناها والله تعالى الفضل والمئة أولاً وآخرًا.

**أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها:**

من الجدير بالذكر - قبل عرض أهمّ نتائج البحث - الإشارة إلى أن بحثنا تضمّن نتائج خاصّة، وأخرى عامّة. أما النتائج الخاصة فقد كنا نذيل بها كل مسألة أو مبحث بعد الانتهاء منه في صورة (تذييب) أو (فائدة) جرياً على عادة الأصوليين. أما بالنسبة للنتائج العامة فقد كان من أهمها:

(١) التأكيد على أن (علم أصول الفقه) قاعدة الشرع، والأصل الذي يُردّ إليه كل فرع، ازدوج فيه العقل بالسّمع، واصطحب فيه الرأي والشرع، فأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول الذي لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبنيٌّ على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتسديد والتأييد.

(٢) التأكيد على أن (علم أصول الفقه) يعتبر من أرقى وأعظم العلوم، والحاصلات

الشرعية والحضارية التي كان لها دورها العظيم في ترشيد الأمة الإسلامية التي تميزت به على غيرها من الأمم، ويحاول الآن بعض علماء القانون بحارة هذا العلم، وإيجاد مثيل له تحت ما يُسمى بـ (أصول القانون) مع الفارق الكبير بينه وبين (أصول الفقه) في الدقة، والشمول، والموضوعية، والعمق، والأصالة.

(٣) أن موضوعات (علم أصول الفقه) قديمة قدم الحياة الإسلامية، وإن لم تكن قد وضعت لها قواعد تنظمها بالصورة التي ظهرت بها في الحقب اللاحقة، وفي هذا الصدد تطالعنا المرويات بذلك الحوار الذي دار بين رسول الله ﷺ وبين الصحابي الجليل معاذ بن جبل رضي الله عنه، بما لا يدع مجالاً للشك بأن إرهابات هذا العلم كانت موجودة، تعايش الحياة الإسلامية منذ النشأة، وإن لم تقعد له القواعد إلا بعد انفساح رقعة الدولة الإسلامية، واحتياج الأجيال اللاحقة له، وهو في ذلك أشبه ما يكون بعلم (النحو) - مثلاً - من حيث تأخر النشأة.

(٤) كشف الثقب عن الأسباب الجوهرية لإيراد الأصوليين للمعاني اللغوية لـ (المصطلحات الأصولية)، والتي تتجلى في إدراكنا بأن التعرف على اللفظ من حيث وضعه للمعنى يعتمد على التعريف اللغوي، حتى إذا تم الانتقال إلى (دلالات الألفاظ) وجدناها مرتبطة تمام الارتباط بأرومة اللغة، ودلالة الخطاب فيها.

(٥) بناء اللغويين أحكامهم على أصول دراسة القرآن الكريم، والحديث الشريف، والقراءات، وقالوا في أمور اللغة: بالسَّماع، والقياس، والإجماع، والاستصلاح، تماماً كما فعل الفقهاء في معالجة أمور علوم الدين.

(٦) لما كانت الأصول معدودة، والحوادث ممدودة، كان لابد من فهم الأصول؛ لتكون معيّنًا على فهم ما هو حقيقة في الفروع، ومرشدًا للعلماء إلى ما وقع الإخلال به في بيان هذه الفروع.

٧) أن النظر الأصوليَّ كان يتوجّه إلى الألفاظ بصوّرها، ونسّقها على أنّها طريق التوصيل للفكر الإنساني، ودليل صحّته أو خطئه، ومن هنا كان الحرص شديدًا على استقراء (الدلالة) من خلال (الألفاظ) تحديدًا لها، ومحاولة للربط بين اللفظ ومسمّاه.

٨) أن الكتاب العزيز لما كان ينقسم إلى خبر وإنشاء، لكن نظر الأصولي في الإنشاء دون الأخبار؛ لعدم ثبوت الحكم بها غالبًا، فلذلك جعلوا موضوعاتكم تدور حول الأمر، والنهي، والعامّ، والخاصّ، والمجمل، والمبيّن، والناسخ، والمنسوخ..... ودرج السّادة الجمهور على تناول الموضوعات الأصوليّة بالترتيب المذكور آفًا، فقدموا باب الأمر والنهي، على العموم والخصوص<sup>(١)</sup>،

(١) علّل لذلك الإمام الرازي - كتابه (المحصل ٢٢٤/١/١) هذا الترتيب بقوله: "والدّالة القولية: إما أن يكون النظر في ذاتها - وهي الأوامر والنواهي - وإما في عوارضها.

أ- إما بحسب متعلقاتها، وهي: العموم والخصوص.

ب- أو بحسب كيفية دلالتها، وهي: المجمل والمبيّن.

والنظر في الذات مقدّم على النظر في العوارض.

فلا جرم باب (الأمر والنهي) مُقدّم على باب (العموم والخصوص)، ثم النظر في العموم والخصوص نظر في متعلق (الأمر والنهي)، والنظر في (المجمل والمبيّن) نظرٌ في كيفية تعلق (الأمر والنهي) بتلك المتعلقات، ومتعلق الشيء متقدم على النسبة العارضة بين الشيء وبين متعلقه.

فلا جرم قدمنا باب (العموم والخصوص) على باب (المجمل والمبيّن)، وبعد الفراغ منه لابدّ من (باب الأفعال).

ثم هذه الدلائل قد ترد تارة لإثبات الحكم، وأخرى لرفعه، فلا بدّ من باب (النسخ).

وإنما قدمناه على باب (الإجماع والقياس)، لأن (الإجماع) لا يُنسخ ولا يُنسخ به، وكذا القياس.

ثم ذكرنا بعده باب (الإجماع).

ثم هذه الأقوال والأفعال قد يحتاج إلى التمسك بها من لم يشاهد الرسول ﷺ ولا أهل الإجماع، فلا تصل إليه هذه الأدلة إلا بالنقل، فلا بدّ من البحث عن النقل الذي يفيد العلم، والنقل الذي يفيد الظن، وهو باب (الأخبار).

فهذه جملة أبواب أصول الفقه، بحسب الدلائل المنصوبة.

ولما كان التمسك بالمنصوبات إنما يمكن بواسطة (اللغات)، فلا بدّ من تقديم باب (اللغات) على الكلّ.

• وأما الدليل المستبطن فهو (القياس).

فهذه أبواب طرق الفقه. =

في حين ذهب السادة الأحناف - فيما اطلعنا عليه من كتبهم - إلى اعتبار (الأمر والنهي) من أقسام (الخاص)، باستثناء السرخسي، حيث قال - في (أصوله ١/١١): "فأحق ما يبدأ به في البيان الأمر والنهي؛ لأن معظم الابتلاء بهما، وبمعرفتهما تتم معرفة الأحكام، ويتميز الحلال من الحرام".

(٩) أن الأصوليين في تناولهم للغة عرضوا للكثير من فروع (البلاغة)، يظهر ذلك جلياً في تناولهم للعام والخاص، والتعريف والتنكير، والاستغراق من ناحية المفرد والجمع، إلا أنهم قد توصلوا إلى أدق من ذلك، فوضعوا للمجاز علامات يُعرف بها، وهو تناول لم يطرقه علماء البلاغة أنفسهم.

(١٠) العام من حيث دلالاته على المعنى يستغرق أفراداً متعدّدة، فإن دعوى العموم لا تقع في الأفعال، كما أنها لا تقع في المعاني، كالوجود والذكاء مثلاً؛ لأنها معان شاملة لجزئياتها وليس لأجزائها<sup>(١)</sup>.

(١١) يُقال للفظ: عامٌ وخاصٌ، وللمعنى: أعم وأخص. قال الكوراني - في (شرح جمع الجوامع-) "هذا مجرد اصطلاح لا يدرك له وجه، سوى التمييز

= وأما باب (كيفية الاستدلال بها) فهو باب (التراجيح).

• وأما باب: (كيفية حال المستدل بها) فالذي ينزل حكم الله تعالى به إن كان عالمًا فلا بد له من الاجتهاد، وهو باب (شرائط الاجتهاد)، و(أحكام المجتهدين).

وإن كان عاميًا فلا بد له من الاستفتاء، وهو باب (المفتي والمستفتي). ثم نختم الأبواب بذكر أمور اختلف المجتهدون في كونها طرقاً إلى الأحكام الشرعية.

فهذه أبواب أصول الفقه:

(١) اللغات (٢) الأمر والنهي (٣) العموم والخصوص (٤) الحمل والمبين (٥) الأفعال (٦) الناسخ والمنسوخ

(٧) الإجماع (٨) الأخبار (٩) القياس (١٠) التراجيح (١١) الاجتهاد (١٢) الاستفتاء

(١٣) الأمور التي اختلف المجتهدون في أنها هل هي طرق للأحكام الشرعية أم لا<sup>١٩</sup>.

(١) ينظر: عيد الغفار: السيد أحمد - التصور اللغوي عند الأصوليين - الناشر: مكتبات عكاظ - الطبعة: الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م - ص ٨٠ وما بعدها، ٩٩.

بين صفة اللفظ، وصفة المعنى<sup>(١)</sup>.

(١٢) كل لفظ هو خاصّ بالإضافة إلى عامّ فوقه، وهو عامّ بالإضافة إلى خاصّ دونه، فالزيدان عامّ بالإضافة إلى زيد، خاصّ بالإضافة إلى الزيد<sup>(٢)</sup>.

وأخيراً، لقد كان تناول الأصوليون لموضوع (العام) متفاوتاً من حيث الكمّ والكيف، فالبعض اختصر وأوجز، والبعض اقتصد وتوسط، والبعض الآخر أطال وأسهب. أما الكتب الحديثة فتكاد جميعها لا تخلو من الحديث عن (العام) مع تفاوتها في تناوله مثلها مثل أسلافها.

### توصيات البحث:

(١) التأكيد على أهمية (اللغة العربية) في المدارس والجامعات، باعتبارها الوسيلة التي لا غنى عنها لفهم القرآن الكريم، والسنة المشرفة على صاحبها أفضل الصلاة وأتمّ التسليم، والعلوم الأخرى بصفة عامة. فقد وضع أجدادنا لكلّ ما بياهم من المعاني ما أرادوا من الألفاظ، ونحن أحفادهم، وسهمنا في (الضاد) سهمهم، وحقنا حقهم، فهم وضعوا الأصول وعلينا التفريع عليها بُغية الوصول لوضع أسماء للمسميات الحديثة بالتعريب أو النحت أو الاشتقاق<sup>(٣)</sup>. والله درّ حافظ إبراهيم

(١) ينظر: ابن النجار: محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى الحنبلى، المتوفى سنة (٩٧٢هـ) - شرح الكوكب المنير - تحقيق: محمد الزحيلي + نزيه حماد - الناشر: دار الفكر - دمشق - سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - ١٠٥/٣.

(٢) ينظر: إمام الحرمين: عبد الملك بن عبد الله الجوينى، المتوفى سنة (٧٤٩هـ) - البرهان في أصول الفقه - تحقيق: عبد العظيم الديب - الناشر: دار الأنصار القاهرة - الطبعة: الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م - ٤٠٠/١.

(٣) إن من بلغ أجداده ترفاً لغوياً وضعوا على أثره "خمسمائة" اسم لـ "الأسد" و"أربعمائة" "للدهاية" و"ثلاثمائة" "للسيف" و"مائتين" لـ "الحية" لا يعجز أحفاده عن استحداث أسماء لما استجد عليهم من أشياء.

(ينظر: المنفلوطى - مصطفى لطفى - المتوفى سنة (١٣٤٢هـ) - النظرات - الناشر: مؤسسة فن الطباعة - ١٨٩/٢ - بتصرف - وكذا - ابن فارس - أحمد بن زكريا الرازى - المتوفى سنة (٨٩٥هـ) - الصاحي - تحقيق: عمر فاروق الطباع - الناشر: مكتبة المعارف - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

حين قال - على لسان اللغة العربية -:

وسِعْتُ كتابَ اللهَ لفظاً وغايةً      وما ضِيقْتُ عن آي به وعِظَمَاتِ  
فكَيْفَ أَضِيقُ اليَوْمَ عن وصفِ      آلةٍ وتنسيقِ أسماءٍ لمخترعاتِ  
أنا البحرُ في أحشائه الدرَّ كامن      فهل سائلوا الغَوَاصَّ عن صدَاقِي

٢) استِحدّثت مادّة أصوليّة فقهية يتمّ فيها تدريس الأصول مع المسائل الفقهية المبينة عليها خاصّة بالنسبة لطالبات الدراسات العليا، وبهذا تظهر القيمة الحقيقية، والفائدة المخفية لعلم أصول الفقه حتى يتبين أثره الجلي في الأحكام الفقهية المبينة عليه.

٣) استِحدّثت مادّة أصوليّة لغوية تدرّس فيها المباحث المشتركة بين هذين العلمين بأسلوب أصوليّ لغويّ راقٍ، يتذوّق فيه طلبة العلم جمال هذا الارتباط بين الأصول واللغة، ويتذوّقوا فيه حلاوة اللغة العربية، وروعة المعاني الأصوليّة.

٤) إعداد المحاضرات التعريفية بـ (علم أصول الفقه) وأهميته وفائدته، وعظم الحاجة إليه لجميع التخصصات والفئات، كلّ بحسبه، مع البعد عن التقعّرات اللغوية، والغياب الأصوليّة أثناء الطرح والعرض.

٥) كشف النقاب عن كون (أصول الفقه) هو صمّام اللسان الأمّني، وحارس الألفاظ الحربي أو السلميّ، وموجّه المعاني الإيجابي أو السلبي، ومحدّد المقاصد، وكاشف الخفاء، ومزيل الإشكال، ومبين الإجمال، فكل الصّيد في جوفه، فهو الحقيقة والمجاز، والإظهار والإضمار، والمنطوق والمفهوم، والإشارة والعبارة، والنصّ والدلالة، والمحكم والمتشابه، والمتواطئ والمترادف، فهو باختصار البوصلة التي تحدد وجهة الألفاظ والمعاني، والتّحجم القطعيّ الذي يُهتدى به في ظلمة توارد المصطلحات، وازدحام المترادفات، وتضارب الكلمات اختياريّاً كان أو إلزاميّاً.

٦) التصديّ للصّيحات العالية، والتّداءات المتوالية، والتوصيات الجاحفة بإبعاد الكتب

التراثية، واستبدالها بالكتب العصرية، لأن في هذا ترجيح بلا مُرَجِّح، وإعمال الدليلين أولى من إهمالهما، فنضع على موائد طلابنا نتاج الفريقين، ومحصول المدرستين، وثمار العصرين.

٧) زيادة عدد الساعات التي يتم فيها تدريس مادة (أصول الفقه)، حتى يتمكن الأساتذة من إعطائها حقها، ويجد الطلاب الوقت الكافي لفهمها وهضمها، حتى إذا قدر لهم الالتحاق ببرنامج الدراسات العليا يجدون عندهم البنية البحثية، والدعامة الأصولية، والمقدرة اللغوية، والإرادة القوية في اتخاذ القرارات النهائية.

**خطة البحث:**

يتكون البحث من مدخل أربعة مقاصد:

**المقصد الأول:** تعريف العام

**المقصد الثاني:** العموم من عوارض الألفاظ

**المقصد الثالث:** صيغ العموم

**المقصد الرابع:** أنواع العام

**المقصد الخامس:** دلالة العام

**المقصد السادس:** مسائل ذات علاقة بالعام:

**المسألة الأولى:** عموم المقتضى

**المسألة الثانية:** العام الوارد على سبب خاص، العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب

**المسألة الثالثة:** ترك الاستفصال مع تعارض الأحوال لا يدل على التعميم

**المسألة الرابعة:** ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال.

وسلاماً على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

\*\*\*



### مدخل إلى العام

قال الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - : لم نكن نعرف الخصوص والعُموم حتى ورد علينا الشافعي - رحمه الله تعالى -<sup>(١)</sup>.

لقد اهتم علماءنا رحمهم الله تعالى بدراسة الحالات التي يكون عليها اللفظ في دلالة على المعنى المراد، فقسموه إلى خاص، وعام، ومُشترك، ومؤول؛ لأن اللفظ إن وُضع لمعنى واحد مُنفرد يُسمّى (خاصاً) وإن وُضع لمعنى مُتعدد، مُستغرق لجميع أفرادهِ سُمّي (عاماً) وإن وُضع مُتعدد سُمّي (مُشترِكاً) وإن ترجّح بعض معاني المُشترك بغالب الرأْي، سُمّي (مؤولاً) والذي يعنينا في هذا المقام - موضوع بحثنا - (العام).

ولعله لا يخفى على أحد بأن الله سبحانه وتعالى حين خاطب العرب بشريعته خاطبها بلسانها، وأرسل لها نبياً يتكلم بلغتها وبيانها فكان من البدهي أن نلاحظ في الخصوص الشرعية خصائص ودلالات مُتنوعة لعل من أهمها (الخاص والعام)، ولا عجب؛ لأن المُتأمل في التشريع يجد أنه طُبِعَ - في الغالب - بطابع العُموم، واتسم بالقواعد الكلية وجاء البيان من السنة الشريفة.

وعلى هُدى ذلك أَهْدَتْ إلينا مناهج الاستنباط - في لون من الدقة والاستقصاء عن طريق الاستقراء - ضوابط تناولت العام وأحكامه والخاص وأنواعه يستتير بها المكلف في الإتيان بما كُلِّفَ به حتى يرى ذمته ويؤدّي ما في عهده.

ولهذا كان مبحث (العام والخاص) جليل الخطر، عظيم النتائج والأثر. وسنقصر الحديث في بحثنا هذا على (العام) مع الأمل بتناول (الخاص) في بحث لاحق مستقل إن شاء الله تعالى، وما توفّقنا إلا بالله عليه توكلنا وهو حسبنا ونعم الوكيل.

\*\*\*

(١) ينظر: الزركشي - بدر الدين محمد بن عبد الله بن هادر - المتوفى سنة (٧٩٤هـ) - البحر المحيط في أصول الفقه - قام بتحريه: عمر سليمان الأشقر ٥/٣.

## المقصد الأول تعريف العام

العام في اللغة:

هو شمول أمرٍ لمتعدد، سواء أكان الأمر لفظاً أو غيره.

ومنه: عمّم بالخير إذا شملهم، وأحاط بهم، وعمّت زيدا وعمراً بالعطاء، أي: شملتهما به. ونخلة عميمة، أي: طويلة، والقراءة إذا توسعت انتهت إلى صفة العمومة<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر معنى العام "لغة" في: السرخسي - أبو بكر محمد بن أحمد - المتوفى سنة (٤٩٠هـ) - أصول السرخسي - حقق أصوله: أبو الوفاء الأفعاني - الناشر: لجنة إحياء المعارف النعمانية - بجدير آباد الدكن - بالهند ١٢٥/١، النسفي - أبو الركات عبد الله بن أحمد - المتوفى سنة (٧١٠هـ) - كشف الأسرار - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ١٥٩/١، الطوفي - سليمان بن عبد القوي الصرصري - المتوفى سنة (٧١٦هـ) - اللبل في أصول الفقه الناشر: مكتبة الإمام الشافعي - الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة: الثانية - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ص/٩٧، البخاري - علاء الدين عبد العزيز بن أحمد - المتوفى سنة (٧٣٠هـ) - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ٥٥/١، ابن السبكي - علي بن عبد الكافي - المتوفى سنة (٧٥٦هـ) - وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي - المتوفى سنة (٧٧١هـ) - الإجماع في شرح المنهاج - على منهاج الوصول إلى علم الأصول: للقاضي البيضاوي - المتوفى سنة (٦٨٥هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ٨٢/٢، الأسنوي - جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن - المتوفى سنة (٧٧٢هـ) - نهاية السؤل في شرح "منهاج الأصول" للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي - المتوفى سنة (٦٨٥هـ) - الناشر: عالم الكتب - بيروت - لبنان - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ٣١٢/٢، الزركشي - بدر الدين محمد بن عبد الله بمادر - المتوفى سنة (٧٩٤هـ) - البحر المحيط في أصول الفقه - مرجع سابق - ٥/٣، الشوكاني - محمد بن علي بن محمد - المتوفى سنة (١٢٠٠هـ) - إرشاد الفحول - الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة: الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ٢٨٥/١، الزبيدي - محمد مُرْتَضَى - المتوفى سنة (١٢٠٥هـ) - تاج العروس من جواهر القاموس - الناشر: دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى - ١٣٠٦هـ - ١٨٨٦م - ٨/ ٤١٠، البستاني - عبد الله - الوافي - معجم وسيط اللغة العربية - الناشر: مكتبة لبنان - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م - ص/٤٢٧، جبران مسعود - الرائد - معجم لغوي عصري - الناشر: دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - الطبعة: الثالثة ١٣٩٨ - ١٩٧٨م - ١٠٤٨/٢، مجمع اللغة العربية - المعجم الوجيز - الناشر: شركة الإعلانات الشرقية - دار التحرير للطباعة والنشر - مصر - الطبعة: الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م - ص/٤١٥.

## العام في الاصطلاح:

هو لفظٌ يستغرق جميع ما يصلح له بحسب وضع واحد<sup>(١)</sup>.

(١) هذا تعريف الإمام الرازي لـ "العام"، وهو نفس تعريف أبي الحسين البصري، وأبي الخطاب الكلوزاني، ومن تابعهما كالتلمساني، والزرکشي - بحذف بـ "وضع واحد". وقد اعتبره الشوكاني من أحسن الحدود، وأضاف له قيد "دفعه" ليخرج نحو "رجل" مما يدل على مفرداته بدلاً لا شمولاً. ولقد أورد الآمدي هذا التعريف وردّه من وجهين:  
الأول: أنه عرف العام بـ "المستغرق" وهما لفظان مترادفان.  
الثاني: أنه غير مانع، لأنه يدخل فيه قول القائل: "ضرب زيدٌ عمراً" فإنه لفظ مستغرق لجميع ما هو صالح له، وليس بعام.

ثم قال: والحق في ذلك أن يقال: هو اللفظ الواحد الدال على مسميين فصاعداً مطلقاً معاً.  
(وينظر في تعريفات الأصوليين لـ "العام" مع شرح التعريف ومحترازاته: أبو الحسين البصري - محمد بن علي الطيب - المتوفى سنة (٤٣٦هـ) - المعتمد في أصول الفقه - تحقيق: محمد حميد الله وآخرون - الناشر: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية - بدمشق - سنة - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م ٢٠٣/١، الشيرازي - أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف - المتوفى سنة (٤٧٦هـ) - اللمع - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ص/٢٦، الغزالي - أبو حامد محمد بن محمد بن محمد - المتوفى سنة (٥٠٥هـ) - النخول من تعليقات الأصول - حققه: محمد حسن هيتو - الناشر: دار الفكر - بدمشق - الطبعة: الثانية - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م مرجع سابق - ص/١٣٨، الكلوزاني - أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن، المتوفى سنة (٥١٠هـ) - التمهيد في أصول الفقه - تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة - الناشر: دار المدني - جدة - الطبعة: الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م ٥/٢، ابن تهران - أبو الفتح أحمد بن علي البغدادي - المتوفى سنة (٥١٨هـ) - الوصول إلى الأصول - تحقيق: عبد الحميد أبو زيد - الناشر: مكتبة المعارف - الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة: الأولى - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ٢٠٢/١، الرازي - فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين - المتوفى سنة (٦٠٦هـ) - المحصول - تحقيق: طه جابر فياض - الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة: الأولى - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ٥١٣/٢/١، ابن قدامة - موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد - المتوفى سنة (٦٢٠هـ) - روضة الناظر وجنة الناظر - الناشر: مكتبة المعارف - بالرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة: الثانية - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ١٢٠/٢، الآمدي - علي بن محمد - المتوفى سنة (٦٣١هـ) - الإحكام في أصول الأحكام - تحقيق: سيد الجميلي - الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ٢١٨/٢، القرافي - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس - المتوفى سنة (٦٨٤هـ) - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول - تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد - الناشر: دار الفكر - القاهرة + بيروت - طبعة جديدة - ١٣٥٣هـ - ١٩٧٣م ص/٣٨، ابن السبكي - عبد الوهاب بن علي - المتوفى سنة (٧٧١هـ) - جمع الجوامع - الناشر: دار =

فقوله: (لفظ): كالجنس<sup>(١)</sup>.

وقوله: (يستغرق): خرج به المطلق؛ والنكرة في سياق الإثبات سواء كانت مفردة أو مثناة أو مجموعة، أو عددًا - كعشرة - فإنها - مثلاً - لا تستغرق جميع العشرات نعم هي عامة عموم البدل عند الأكثرين - إن كانت أمراً، نحو: اضرب رجلاً، فإن كانت خبراً، نحو: جاءني رجلٌ. فلا تعم. وقوله: (جميع ما يصلح له): احتراز عما لا يصلح له؛ لإدخال الألفاظ التي تستغرق ما تصلح له، ولم تستغرق ما لا تصلح له، فإن عدم استغراقها لما لا تصلح له لا يمنع من كونها عامة، كاستغراق (من) لمن لا يعقل، وأولاد زيد لأولاد عمرو. وقوله: (بحسب وضع واحد): احتراز عن اللفظ المشترك، أو الذي له حقيقة ومجاز، فإن عمومها لا يقتضي أن يتناول مفهومه معاً<sup>(٢)</sup>.

=الفكر - سنة - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ٣٩٨/١، العربي - عبيد الله بن محمد بن غانم - المتوفى سنة (٧٤٣هـ) - شرح المنهاج (الأحكام الشرعية ومُتعلقات الأوامر والنواهي - العموم والخصوص - الجمل والمبين) - لعبد الله رسالة ماجستير - مقدمة من/ محمد عبد السمیع فرج الله - مرجع سابق - ص/٣٤٥، التلمساني - أبو عبد الله محمد بن أحمد - المتوفى سنة (٧٧١هـ) - مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول - تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ص/٦٤، ١٠١، ابن عبد الشکور - محب الله - المتوفى سنة (١١١٩هـ) - مسلم الثبوت - الناشر: دار العلوم الحديثة - بيروت - لبنان ٢٥٥/١، الجرجاني - عبد القاهر - المتوفى سنة (٨١٦هـ) - أسرار البلاغة - صححه وعلق عليه: السيد محمد رشيد رضا - الناشر: دار المعرفة - بيروت - لبنان ص/١٢٦).

(١) قال الأسنوي - في كتابه "نهاية السؤل ٣١٥/٢" - لفظ: جنس - وقد تقدّم غير مرة أن الكلمة أولى منه، لكونه جنساً بعيداً، بدليل إطلاقه على المهمل والمستعمل مركباً كان أو مفرداً بخلاف الكلمة. (٢) بيانه: أن "العین" قد وضعت مرتين، مرة للمبصرة، ومرة للفؤارة، مثلاً، فهي صالحة لهما، فإذا قال: رأيت العيون، وأراد بها المبصرة دون الفؤارة، أو بالعكس فإنها لم تستغرق جميع ما يصلح لها مع أنها عامة، لأن الشرط إنما هو استغراق الأفراد الحاصلة من وضع واحد، وقد وجد، والذي لم يدخل فيها هو أفراد وضع آخر فلا يضر، فلو لم يذكر هذا القيد لاقتضى أن لا تكون عامة، وما كان له حقيقة ومجاز يعمل فيه هذا العمل فيكون المقصود بهذا القيد إدخال بعض الأفراد لا الإخراج. قال الأسنوي: وقل من قرره على وجهه، فاعتمد ما ذكرته، فإنه عزيز مهم. =

## المقصد الثاني

### العموم من عوارض الألفاظ

اعلم أنه لا خلاف بين السادة الأصوليين في أن العموم من عوارض الألفاظ حقيقة، وإنما اختلفوا في المعاني على مذاهب:

فأولها: أنه لا يصدق عليها لا حقيقة ولا مجازاً، قال ابن الأنصاري: وهذا مما لم يعلم أن قائله ممن يُعتدّ بهم.

وثانيها: أنه يصدق عليها مجازاً، قال ابن السبكي: وهو المختار، ونقله الآمدي عن الأكثرين واختاره.

وثالثها: أنه يصدق عليها حقيقة، وصحّحه ابن الحاجب، والقاضي أبو يعلى، واختاره ابن الهمام وابن عبد الشكور من السادة الحنفية.

واحتج القائلون بأنه حقيقة فيهما:

بأن العموم حقيقة أمر في شمول أمرٍ متعدّد، فكما صحّ في الألفاظ باعتبار شمول لفظ لمعانٍ متعدّدة بحسب الوضع، صحّ في المعاني باعتبار شمول معنى لمعانٍ متعدّدة؛ لأنه لا يُتصور شمول أمر معنويٍّ لأُمورٍ مُتعدّدة، كعموم المطر، فيكون عامّاً بمعناه وهو الحلول بالأمكنة لا بأسماء يجمعها المطر<sup>(١)</sup>.

= قال ابن إمام الكاملية: ويجوز أنه أحرز "بوضع واحد" عن استعمال اللفظ في حقيقته - كالعين - وفي حقيقته و مجازه - كالأسد، فإنه يصدق أنه لفظ مستغرق لجميع ما يصلح له، وليس بعام، فخرج "بوضع واحد".

(ينظر: الأسنوي - جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن - المتوفى سنة (٧٧٢هـ) - نهاية السؤل في شرح "منهاج الأصول" للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي - المتوفى سنة (٦٨٥هـ) - مرجع سابق - ٣١٨/٢، ابن إمام الكاملية: محمد بن محمد بن عبد الرحمن، المتوفى سنة (٨٦٤هـ) - مختصر تيسر الوصول إلى منهاج الأصول - تحقيق: فتحية عبد الصمد محمد عبيد - الناشر: دار حافظ - الطبعة الولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢ م ٢ / ٧٥٦)

(١) ولهذا عرفه الزدوي بقوله: العام هو كل لفظ ينظم جمعاً من الأسماء لفظاً أو معنى. قال الشارح: فسياق كلامه يشير إلى أن الانتظام لفظاً: أن يشمل اللفظ أسماءً مختلفة، كالشيء فإنه =

## المقصد الثالث

صَيَغُ الْعُمُومِ<sup>(\*)</sup>

=يشمل الأرض والسماء، والجن والإنس وغيرهما.  
والانتظام معني: أن يحل المعنى محال كثيرة، فتدخل المحال المختلفة تحت العموم بواسطة المعنى، كمعنى المطر لما حل محال كثيرة، دخلت المحال تحت لفظ المطر دُخُولُ الموجودات تحت لفظ الشيء، لكن بواسطة معناه - أي: بطريق الالتزام - وهو حلوله بها، لا بلفظه؛ لأنه لا دلالة له على المحال، بخلاف الشيء فإن لفظه يدل على ما انتظمه.

(ينظر تفصيل المسألة وأدلة كل فريق ومناقشتها في: السرخسي - أبو بكر محمد بن أحمد - المتوفى سنة (٤٩٠هـ) - أصول السرخسي - حقق أصوله: أبو الوفا الأفعاني - مرجع سابق - ١/١٢٥، ابن بَرُهَان - أبو الفتح أحمد بن علي البغدادي - المتوفى سنة (٥١٨هـ) - الوصول إلى الأصول - تحقيق: عبد الحميد أبو زيد - مرجع سابق - ١/٢٠٣، الأملدي - علي بن محمد - المتوفى سنة (٦٣١هـ) - الإحكام في أصول الأحكام - تحقيق: سيد الجميلي - مرجع سابق - ٢/٢٢٠، ابن الحاجب - جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمرو بن أبي بكر - المتوفى سنة (٦٤٦هـ) - منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ص/١١٢، البخاري - علاء الدين عبد العزيز بن أحمد - المتوفى سنة (٧٣٠هـ) - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البيهقي - مرجع سابق - ١/٥٥٣، ابن السبكي - علي بن عبد الكافي - المتوفى سنة (٧٥٦هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي - المتوفى سنة (٧٧١هـ) - الإلهام في شرح المنهاج - على منهاج الوصول إلى علم الأصول: للقاضي البيضاوي - المتوفى سنة (٦٨٥هـ) - مرجع سابق - ٢/٨٢، الزركشي - بدر الدين محمد بن عبد الله بهادر - المتوفى سنة (٧٩٤هـ) - البحر المحيط في أصول الفقه - مرجع سابق - ٣/٩٠، ابن الهمام - كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد - المتوفى سنة (٨٦١هـ) - التحرير - مرجع سابق - ١/١٩٤، ابن النجار - محمد بن أحمد بن عبد العزيز - المتوفى سنة (٩٧٢هـ) - شرح الكوكب المنير - تحقيق: محمد الزحيلي + نزيه حماد - مرجع سابق - ٣/١٠٦، ابن عبد الشكور - محب الله - المتوفى سنة (١١١٩هـ) - مسلم الثبوت - مرجع سابق - ١/٢٥٨، الشوكاني - محمد بن علي بن محمد - المتوفى سنة (١٢٠٠هـ) - إرشاد الفحول - مرجع سابق - ١/٢٨٧).

(\*) ينظر تفصيل المسألة في: أبي الحسين البصري - محمد بن علي الطيب - المتوفى سنة (٤٣٦هـ) - المعتمد في أصول الفقه - تحقيق: محمد حميد الله وآخرون - مرجع سابق - ١/٢٠٦-٢٠٩، ابن حزم - أبو محمد علي - المتوفى سنة (٤٥٦هـ) - تحقيق: لجنة من العلماء - الناشر: دار الحديث - القاهرة - مصر - الطبعة: الأولى - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م - ٣/٣٥٣، الباجي - أبو الوليد سليمان بن خلف - المتوفى سنة (٧٧٤هـ) - إحكام الفصول في أحكام الأصول - تحقيق: عبد الله محمد الجبوري - الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة: الأولى - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م ١/١٢٩-١٣٢، الشيرازي - أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف - المتوفى سنة (٤٧٦هـ) - النبصرة - مرجع سابق - ص/١٠٥-١١٥، الشيرازي - أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف - المتوفى سنة =

- لقد اختلف السادة الأصوليون في العموم هل له صيغة تخصه أم لا؟ على مذاهب:
- فاحققون على أن له صيغة تخصه، وهو مذهب الأئمة الأربعة، والفقهاء وأكثر المتكلمين، وجماهير المعتزلة والظاهرية.
  - وذهبت المرجئة إلى أن العموم لا صيغة له في لغة العرب.
  - وقال أرباب الخصوص: وضعت له صيغ مجازاً، وهي حقيقة في الخصوص.
  - وقال أبو الحسن الأشعري: تارة بأنها مشتركة وتارة بالوقف.

(=٤٧٦هـ) - اللمع - مرجع سابق - ص/٢٦-٢٧، إمام الحرمين - أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني - المتوفى سنة (٤٧٨هـ) - البرهان - حققه: عبد العظيم الديب - مرجع سابق - ١/٣٢٠-٣٢٢، الغزالي - أبو حامد محمد بن محمد بن محمد - المتوفى سنة (٥٠٥هـ) - المستصفى من علم الأصول - مرجع سابق - ٢/٣٥، الرازي - فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين - المتوفى سنة (٦٠٦هـ) - المحصول - تحقيق: طه جابر فياض - مرجع سابق - ١/٥١٦-٥٢٣، ابن قدامة - موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد - المتوفى سنة (٦٢٠هـ) - روضة الناظر وجنة المناظر - مرجع سابق - ٢/١٢٥-١٣٢، الآمدي - علي بن محمد - المتوفى سنة (٦٣١هـ) - الإحكام في أصول الأحكام - تحقيق: سيد الجميلي - مرجع سابق - ٢/٢١٩-٢٢١، ابن الحاجب - جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمرو بن أبي بكر - المتوفى سنة (٦٤٦هـ) - منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجلد - مرجع سابق - ص/١٠٢-١٠٣، القرافي - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس - المتوفى سنة (٦٨٤هـ) - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول - تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد - مرجع سابق - ص/١٧٨-١٩٢، النسفي - أبو البركات عبد الله بن أحمد - المتوفى سنة (٧١٠هـ) - كشف الأسرار - مرجع سابق - ١/١٧٧، ابن السبكي - علي بن عبد الكافي - المتوفى سنة (٧٥٦هـ) - وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي - المتوفى سنة (٧٧١هـ) - الإبهام في شرح النهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول: للقاضي البيضاوي - المتوفى سنة (٦٨٥هـ) - مرجع سابق - ٢/٩٢، الأسنوي - جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن - المتوفى سنة (٧٧٢هـ) - التمهيد - الناشر: مؤسسة الرسالة - الطبعة: الثانية - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ص/٣٠٢، ٢٩٧، الزركشي - بدر الدين محمد بن عبد الله بهادر - المتوفى سنة (٧٩٤هـ) - البحر المحیط في أصول الفقه - مرجع سابق - ٣/١٧-٩٢، ابن الهمام - كمال الدين محمد بن عبد الواحد ابن عبد الحميد - المتوفى سنة (٨٦١هـ) - التحرير - مرجع سابق - ١/١٩٧، ابن النجار - محمد ابن أحمد بن عبد العزيز - المتوفى سنة (٩٧٢هـ) - شرح الكوكب المنير - تحقيق: محمد الزحيلي + نزيه حماد - مرجع سابق - ٣/١٠٨-١١٩، الشوكاني - محمد بن علي بن محمد - المتوفى سنة (١٢٠٠هـ) - إرشاد الفحول - تحقيق: أحمد عزو عنابة - مرجع سابق - ١/٢٨٩).

■ واختلف الواقفية في محل الوقف على (تسعة) أقوال. ذكرها الشوكاني.  
 ■ واستدل المحققون على مذهبهم: بأن العرب فرقت بين الواحد والاثنين والثلاثة، فقالوا: رجل ورجلان ورجال، كما فرقت بين الأعيان في الأسماء فقالوا: رجل وفرس وحمار، فلو كان احتمال لفظ الجمع للواحد والاثنين كاحتماله لما زاد لم يكن لهذا التفريق معنى، ولأن العموم مما تدعو الحاجة إلى العبارة عنه في مخاطبتهم، فلا بد أن يكونوا قد وضعوا له لفظاً يدل عليه، كما وضعوا لكل ما يحتاجون إليه من الأعيان.

وإليك الآن بياناً بصيغ العموم التي اعتمدها الأصوليون:

#### ١) ألفاظ المجموع:

نحو: كل<sup>(١)</sup> - جميع - كافة - معشر - معاشر - قاطبة - عامة - سائر.

نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾<sup>(٤)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) ومدلولها الإحاطة بكل فرد من الجزئيات إن أضيفت إلى النكرة، أو الأجزاء إن أضيفت إلى معرفة، ومنه الإكليل، لإحاطته بالرأس، والكلالة؛ لإحاطتها بالوالد والولد، ومعناها التأكيد لمعنى العموم؛ ولهذا قال القاضي عبد الوهاب: ليس بعدها في كلام العرب كلمة أعظم منها. ولا يؤكد بها إلا ذو أجزاء، فلا يقال: جاء زيد كله.

(ينظر: الزركشي - بدر الدين محمد بن عبد الله بن هاد - المتوفى سنة (٧٩٤هـ) - البحر المحيط في أصول الفقه - مرجع سابق - ٦٤/٣).

(٢) سورة الطور - آية (٢١).

(٣) سورة القمر - آية (٤٤).

(٤) سورة التوبة - آية (٣٦).

(٥) سورة الأنعام - آية (١٣٠).



وقوله ﷺ: (نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ)<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ: (ارْتَدَّتِ الْعَرَبُ قَاطِبَةً)<sup>(٢)</sup>.

ونحو قول القائل: جاءني القومُ عامّة.

وقوله: جاءني سائرُ الناس<sup>(٣)</sup>.

## ٢) الجمعُ المَعْرُفُ:

أ) الجمعُ المَعْرُفُ بـ (أل) الاستغرافية، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ

الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ

(١) البخاري - محمد بن إسماعيل الجعفي - المتوفى سنة (٢٥٦هـ) - صحيح البخاري بشرح الكرماني - الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - الطبعة: الثانية - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م - كتاب: فضائل الصحابة - ﷺ - باب: مناقب قرابة رسول الله ﷺ ٢٠/٥. الإمام مسلم - أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري - المتوفى سنة (٢٦١هـ) - صحيح مسلم - مرجع سابق - كتاب: الجهاد - باب: قول النبي ﷺ: لا نورث ما تركنا فهو صدقة - ص ٧٢٩.

(٢) ابن حجر - الحافظ شهاب الدين العسقلاني - المتوفى سنة (٨٥٠هـ) - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - مرجع سابق - كتاب: الزكاة - باب: وجوب الزكاة - حديث رقم (١٣٩٩)، الإمام مسلم - أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري - المتوفى سنة (٢٦١هـ) - صحيح مسلم بشرح النووي - الناشر: بيت الأفكار الدولية - الرياض - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م كتاب الإيمان - باب: كفر المرتدين بعد موت رسول الله ﷺ - حديث رقم (٣٢).

(٣) هذا إن كانت "سائر" مأخوذة من سور البلد، وهو المحيط بها، كما قاله الجوهري. وإن كانت بمعنى أسار. بمعنى أبقى، مأخوذة من "السور" بالهمز، وهو البقية، فلا نعم، وذلك هو المشهور.

(ينظر: القرافي - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس - المتوفى سنة (٦٨٤هـ) - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول - تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد - مرجع سابق - ص/١٩٠، الزركشي - بدر الدين محمد بن عبد الله بادر - المتوفى سنة (٧٩٤هـ) - البحر المحيط في أصول الفقه - مرجع سابق - ٧٢/٣، الشوكاني - محمد بن علي بن محمد - المتوفى سنة (١٢٠٠هـ) - إرشاد الفحول - مرجع سابق - ٣٠١/١، الجوهري - إسماعيل بن حماد - المتوفى سنة (٣٩٣هـ) - الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية - تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار - الناشر: دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - الطبعة: الثانية - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ١٦٢/٣).

(٤) سورة المؤمنون - آية (١).

وَالْمُسْلِمَاتِ<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾<sup>(٢)</sup>.

فجميع ما تقدّم يُفيد العموم، سواء أكان الجمع جمع مذكر سالم، أو مؤنث، أو تكسير - هذا إذا تجرّد الجمع عن القرائن الدالة على أن (الألف واللام) للعهد، مثل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

فإن المراد بكلمة (الناس) الأولى: الصحابي الجليل نعيم بن مسعود الأشجعي - رضي الله عنه -، والمراد بالثانية: أبو سفيان وجماعته.

ب) الجمع المَعْرَفُ بالإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾<sup>(٥)</sup>.

### ٣) المفرد المَعْرَفُ:

أ) الجمع المَعْرَفُ بـ (أل) الاستغراقية، نحو قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة الأحزاب - آية (٣٥).

(٢) سورة الزمر - آية (٥٣).

(٣) سورة آل عمران - آية (١٧٣).

(٤) سورة النساء - آية (١١).

(٥) سورة الأحزاب - آية (٥٦).

(٦) سورة المائدة - آية (٣٨).

(٧) سورة البقرة - آية (٢٧٥).

(ب) المَعْرِفُ بِالْإِضَافَةِ، نحو قوله ﷺ: عن البحر: (هُوَ الطَّهَوْرُ مَاوُهُ  
الْحِلُّ مَيْتَتُهُ)<sup>(١)</sup>. وأما (أل) التي للعهد فلا تُفيد العموم، كما في  
قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ  
الرُّسُولَ﴾<sup>(٢)</sup>.

٤) التَّكْرَرُ الرَّاقِعَةُ فِي سِيَاقِ التَّفْيِي:

نحو قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾<sup>(٣)</sup>.

٥) التَّكْرَرُ الرَّاقِعَةُ فِي سِيَاقِ التَّهْيِي:

نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا﴾<sup>(٤)</sup>.

٦) التَّكْرَرُ الرَّاقِعَةُ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ:

نحو قوله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِیٍّ فَتَبَيَّنُوا﴾<sup>(٥)</sup>. فإن وقعت التَّكْرَرُ  
الواقعة في سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ فلا عموم لها إلا بقرينه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ  
اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾<sup>(٦)</sup>.

٧) الْأَسْمَاءُ الْمُوصُولَةُ:

نحو: ما - من - الذين - اللاتي - اللائي.

نحو قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) الإمام أحمد - أحمد بن محمد بن حنبل - المتوفى سنة (٢٤١هـ) - مسند أحمد - الناشر: دار  
الكتب العلمية - مسند جابر بن عبد الله - ٣٥٤/٤.

(٢) سورة المزمل - آية (١٥).

(٣) سورة البقرة - آية (٢٥٦).

(٤) سورة التوبة - آية (٨٤).

(٥) سورة الحجرات - آية (٦).

(٦) سورة البقرة - آية (٦٧).

(٧) سورة النساء - آية: (٢٤).

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا هَٰئِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَنْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نُسَائِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

(٨) أسماء الشرط:

مثل: من - ما - أي - أين.

كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿أَيَّا مَا تَدْعُونَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٧)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾<sup>(٨)</sup>.

(٩) أسماء الاستفهام:

مثل: من - ما - متى - ماذا - أين.

كقوله تعالى: ﴿مَنْ فَعَلَ هَٰذَا بِالْهَيْتَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٩)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾<sup>(١٠)</sup>.

(١) سورة الرعد - آية: (١٥).

(٢) سورة العنكبوت - آية: (٦٩).

(٣) سورة النساء - آية (٢٣).

(٤) سورة الطلاق - آية: (٤).

(٥) سورة البقرة - آية (١٨٥).

(٦) سورة البقرة - آية (٢٧٢).

(٧) سورة الإسراء - آية (١١٠).

(٨) سورة النساء - آية (٧٨).

(٩) سورة الأنبياء - آية (٥٩).

(١٠) سورة البقرة - آية (٢٦).

وقوله تعالى: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

### فائدة:

أولاً: اختلف في حكم (كل) بين أن يتقدم النفي عليها، أو تتقدم

هي على النفي.

■ فإذا تقدمت على حرف النفي، نحو: كل القوم لم يقيم. أفادت

التنصيص على انتفاء القيام عن كل فرد.

■ وإن تقدم النفي عليها، نحو: لم يقيم كل القوم. لم يدل إلا على انتفاء

المجموع، وذلك يصدق بانتفاء القيام عن بعضهم.

ويُسمى الأول: (عموم السلب) بحيث يحكم فيه بالسلب على كل

فرد.

ويُسمى الثاني: (سلب العموم) بحيث لم يُفد العموم في حق كل أحد،

بل إنما أفاد نفي الحكم عن بعضهم.

قال القرافي: وهذا شيء اختلفت به (كل) من بين سائر صيغ العموم، قال: وهذه

القاعدة متفق عليها عند أرباب البيان، وأصلها قوله ﷺ: (كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ)، لما قال

له ذو اليمين: (أَقْصَرْتُ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ)<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة البقرة - آية (٢١٤).

(٢) سورة الأعراف - آية (٣٧).

(٣) ينظر: ابن حجر - الحافظ شهاب الدين العسقلاني - المتوفى سنة (٨٥٠هـ) - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - مرجع سابق - كتاب: الأذان - باب: هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس - حديث رقم (٧١٤)، الإمام مسلم - أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري - المتوفى سنة (٢٦١هـ) - صحيح مسلم بشرح النووي - مرجع سابق - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب: السهو في الصلاة والسجود له - حديث رقم (٥٧٣)، الزركشي - بدر الدين محمد بن عبد الله بهادر - المتوفى سنة (٧٩٤هـ) - البحر المحيط في أصول الفقه - مرجع سابق - ٦٨/٣، ابن النجار - محمد بن أحمد -

ثانيًا: أن التّفي مع تأخّر (كلّ) متوجّه إلى الشّمول، دون أصل الفعل - بخلاف ما إذا تقدّمت فإنّ التّفي حينئذ يتوجّه إلى أصل الفعل<sup>(١)</sup>.

ثالثًا: لفظ (كلّ) يفيد الشّمول على وجه الأفراد وهو معنى قولهم: إنّها للعموم الإحاطي، ولفظ (جميع) يفيد الشّمول على وجه الاجتماع<sup>(٢)</sup>.

رابعًا: أن لفظ (معشر) لا يُستعمل إلا مُضافًا.

ولفظ (جميع) لا يُضاف إلا إلى معرفة، فلا يُقال: جميع رجل، وتقول: جميع الناس. و(قاطبة) لا يُضاف.

و(عامة) و(كافة) يُستعملان مضافين وخاليين<sup>(٣)</sup>.

خامسًا: (مَنْ) اسم يُغني عن الكلام الكثير المتناهي في التّضادّ والطّول، فإذا قلت: مَنْ يقيم أقم معه، كان كافيًا عن ذكر جميع الناس، ولولا (مَنْ) لاحتجّت إلى ذكر الأفراد ثمّ لا تجد إلى ذلك سبيلًا<sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

١- ابن عبد العزيز - المتوفى سنة (٩٧٢هـ) - شرح الكوكب المنير - تحقيق: محمد الزحيلي + نزيه حماد - مرجع سابق - ١٤٧/٣، الشوكاني - محمد بن علي بن محمد - المتوفى سنة (١٢٠٠هـ) - إرشاد الفحول - مرجع سابق - ٢٩٧/١.

(١) ينظر: الزركشي - بدر الدين محمد بن عبد الله بهادر - المتوفى سنة (٧٩٤هـ) - البحر المحيط في أصول الفقه - مرجع سابق - ٦٨/٣.

(٢) ينظر: الزركشي - بدر الدين محمد بن عبد الله بهادر - المتوفى سنة (٧٩٤هـ) - البحر المحيط في أصول الفقه - مرجع سابق - ٧٣/٣، الشوكاني - محمد بن علي بن محمد - المتوفى سنة (١٢٠٠هـ) - إرشاد الفحول - مرجع سابق - ٢٨٩/١.

(٣) ينظر: الزركشي - بدر الدين محمد بن عبد الله بهادر - المتوفى سنة (٧٩٤هـ) - البحر المحيط في أصول الفقه - مرجع سابق - ٧٣/٣، ابن النجار - محمد بن أحمد بن عبد العزيز - المتوفى سنة (٩٧٢هـ) - شرح الكوكب المنير - تحقيق: محمد الزحيلي + نزيه حماد - مرجع سابق - ١٢٧/٣، ١٢٩.

(٤) ينظر: الزركشي - بدر الدين محمد بن عبد الله بهادر - المتوفى سنة (٧٩٤هـ) - البحر المحيط في أصول الفقه - مرجع سابق - ٧٣/٣.

## المقصد الرابع أنواع العام<sup>(\*)</sup>

يتنوع العام بحسب القرينة التي تُصاحبه، بحيث تجعله مُحتملاً للتخصيص أم لا إلى:

(١) العام المطلق: وهو الذي أطلق عن قرينه - لفظية أو عقلية أو عرفية - تدل على شموله أو تخصيصه، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(١)</sup>.

ولقد اختلف العلماء في دلالة هذا النوع هل هي قطعية أم ظنية؟<sup>(٢)</sup>.

(٢) العام الذي أُريدَ به العموم قطعاً: وهو الذي صاحبه قرينة تنفي احتمال إرادة تخصيصه، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>، ففي هاتين الآيتين سنة إلهية لا تبدل ولا تتغير، فلا تقبل تخصيصاً، فيكون العموم مقطوعاً به في مدلولاتها.

(\*) ينظر: ابن السبكي - عبد الوهاب بن علي - المتوفى سنة (٧٧١هـ) - جمع الجوامع - مرجع سابق - ٤/٢، الزركشي - بدر الدين محمد بن عبد الله بهادر - المتوفى سنة (٧٩٤هـ) - البحر المحيط في أصول الفقه - مرجع سابق - ٣/٢٤٩، ابن إمام الكاملية - محمد بن محمد بن عبد الرحمن - المتوفى سنة (٨٦٤هـ) - شرح الورقات - تحقيق: فتحة عبد الصمد محمد عبيد - الناشر: دار حافظ - الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م - ص/٣٧٤، الشوكاني - محمد بن علي بن محمد - المتوفى سنة (١٢٠٠هـ) - إرشاد الفحول - مرجع سابق - ١/٣٤٧، محمد أديب الصالح - مصادر التشريع الإسلامي ومناهج الاستنباط - الناشر: مكتبة العبيكان - الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ص/٥٣٧، الزحيلي - وهبة - الوجيز في أصول الفقه الإسلامي الناشر: دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان + دار الفكر - دمشق - سورية - إعادة الطبعة: الأولى - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م ١/٢٥٠.

(١) سورة البقرة - آية (٢٢٨).

(٢) وهذا ما سنتناوله في "المقصد الخامس" إن شاء الله تعالى.

(٣) سورة هود - آية (٦).

(٤) سورة البقرة - آية (٢٨٢).

- (٣) العام الذي أريد به الخصوص قطعاً: وهو الذي صحبته قرينة تدلّ على أن المراد منه بعض أفراده، منذ وروده، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ﴾ أَلْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا<sup>(١)</sup>، فلفظ (الناس) عام يشمل الجميع، ولكن قوله تعالى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ﴾ قرينة، جعلت المراد من العام كان مُستطيعاً، وهو المكلف، البالغ، العاقل، فلا يشمل المرضى، والفقراء، والمجانين، لأن العقل، يقضي بخروج هؤلاء من دائرة التكليف.
- (٤) العام المخصوص: هو العام الذي أريد به معناه مُخرجاً منه بعض أفراده، فلا يشترط مقارنتها لأوّل اللفظ، ولا تأخرها عنه، بل يكفي كونها في أثناءه كالمشيئة في الطلاق.



(١) سورة آل عمران - آية (٩٧).



## ٥) الفرق بين العام المخصوص والعام الذي أريد به الخصوص<sup>(١)</sup>

### العام المخصوص

هو الذي أريد به عمومته وشموله لجميع الأفراد من جهة تناول اللفظ لها لا من جهة الحكم (ابن السبكي)

ما كان المراد به هو الأكثر وما ليس بمراد هو الأقل (ابن هبيرة)

البيان متأخر عن اللفظ أو مقترن به (الماوردي)

هو العام الذي أريد به معناه مخرجاً منه بعض الأفراد بالإنشاء - فهي كلمة الاستثناء فلا يشترط مغايرتها ولا تأخيرها بل يكفي كونها في لفظة كالمشقة (بعض المتأخرين)

هو إطلاق اللفظ العام وإرادة سلب الحكم عن بعض شيء مثلاً: قام الناس. إذا أردت سلب القيام عن زيد. فهو علة مخصص (بعض المتأخرين من السادة الصائفة)

يحتاج إلى تبيين متأخر يمنع إرادة التخصيص، فيحتاج له البعض. (بعض المتأخرين من السادة الصائفة)

قريبته المظلية، وقد تنفذ هذه (شيخ الإسلام للبغوي)

### العام الذي أريد به الخصوص

لم يرد شموله لجميع الأفراد. لا من جهة تناول. ولا من جهة الحكم. بل هو كلي يستعمل في جزئي. وهذا كان مجازاً قطعاً، لأن اللفظ عن موضوعه لا يصح. بخلاف عدم لمخصص (بعض المتأخرين)

ما كان المراد به أقل. وما ليس بمراد به الأكثر (أبو حامد الإسفراييني)

إن البيان فيه متأخر عن اللفظ (الماوردي)

هو إطلاق اللفظ وإرادة بعض ما يتناول. وهو مجاز قطعاً. وشروط الإرادة هي هذا أن تكون مقترنة لأن تعلقاً لأن المقصود منها أن تعلقاً عن معناه إلى غير. واستعماله في غير موضوعه. ونسبت الإرادة إليه بغيرها لبعض المتأخرين (بعض المتأخرين)

هو إطلاق اللفظ العام وإرادة التخصيص المعين مثلاً: قام الناس. إذا أردت إتيان القيام زيد - مثلاً - لا غير. فهو علة أريد به خصوص (بعض المتأخرين من السادة الصائفة)

يحتاج إلى تخصيص اللفظ عقاباً، كلفظ والاستثناء. وقطعية. والتخصيص نحو: قام القوم. ثم يكون: ما قام زيد. (بعض المتأخرين من السادة الصائفة)

قريبته عقبة لا تنفذ عنه (شيخ الإسلام للبغوي)

(١) قال الزركشي: وظن بعضهم أن الكلام في الفرق بينهما مما أثاره المتأخرون، وليس كذلك، فقد وقعت التفرقة بينهما في كلام الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - وجماعة من أصحابنا في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (سورة: البقرة - آية: ٢٧٥) هل هو عام مخصص، أو عام أريد به الخصوص. انتهى.

وقال المُرَدَّوِي - في "شرح التحرير" - لم يتعرض كثير من العلماء للفرق بين العام المخصص، والعام الذي أريد به الخصوص، وهو من مهمات هذا الباب.

(ينظر: ابن السبكي - عبد الوهاب بن علي - المتوفى سنة (٧٧١هـ) - جمع الجوامع - مرجع سابق - ٥/٢، الزركشي - بدر الدين محمد بن عبد الله هاد - المتوفى سنة (٧٩٤هـ) - البحر المحيط في أصول الفقه - مرجع سابق - ٢٤٩/٣، ابن النجار - محمد بن أحمد بن عبد العزيز - المتوفى سنة (٩٧٢هـ) - شرح الكوكب المنير - تحقيق: محمد الزحيلي + نزيه حماد - مرجع سابق - ١٦٥/٣، ١٦٦ وما بعدها، ١٦٨).

## فائدة:

اعلم أن عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والبقاع؛ لأنها لا غنى للأشخاص عنها، فقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾<sup>(١)</sup>، أي: على كل حال كان، وفي أي زمان ومكان كان، وخصّ منه المحصن فيرجم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجِيَّ﴾<sup>(٢)</sup>، أي: لا يقربه كل منكم، على أي حال كان، وفي أي زمان ومكان.

وخالف في ذلك جمع منهم القرافي، فقال: بأن صيغ العموم - وإن كانت عامة في الأشخاص - فهي مطلقة في الأزمنة والبقاع والأحوال، فهذه الأربع لا عموم فيها من جهة ثبوت العموم في غيرها، حتى يوجد لفظ يقتضي العموم، فحج: لأصومن الأيام، ولأصلين في جميع البقاع، ولا عصيت الله في جميع الأحوال، ولأشتغلن بتحصيل جميع المعلومات.

ورد ذلك ابن دقيق العيد - في (شرح العمدة) - فقال: أولع بعض أهل العصر - وما قرب منه - بأن قالوا: صيغة العموم إذا وردت على الذوات - مثلاً - أو على الأفعال، كانت عامة في ذلك، مطلقة في الزمان والمكان والأحوال، والمستلقات، ثم يقولون: المطلق يكفي في العمل به صورة واحدة، فلا يكون حجة فيما عداه، وأكثروا من هذا السؤال فيما لا يحصى كثرة من ألفاظ الكتاب والسنة، وصار ذلك ديدناً لهم في الجدال.

قال: وهذا عندنا باطل، بل الواجب أن ما دلّ على العموم في الذوات - مثلاً -

(١) سورة النور - آية (٢).

(٢) سورة الإسراء - آية (٣٢).

يكون دالاً على ثبوت الحكم في كل ذات تناولها اللفظ، ولا يخرج عنها ذات إلا بدليل يخصها، فمن أخرج شيئاً من تلك الذوات فقد خالف مقتضى العموم، إلى أن قال: مثال ذلك: إذا قال من دخل داري فاعطه درهماً. فتقتضي الصيغة: العموم في كل ذات صدق عليها أنها الداخلة.

فإذا قال قائل: هو مطلق في الأزمان، فأعمل به في الذوات الداخلة الدار في أول النهار - مثلاً - ولا أعمل به في غير ذلك الوقت؛ لأنه مطلق في الزمان، وقد عملت به مرة، فلا يلزم أن أعمل به أخرى، لعدم عموم المطلق.

قلنا له: لما دلت الصيغة على العموم في كل ذات دخلت الدار، ومن جعلتها الذوات الداخلة في آخر النهار، فإذا أخرجت بعض تلك الذوات، فقد أخرجت ما دلت الصيغة على دخوله، وهي كل ذات. وقول الصحابي الجليل أبي أيوب الأنصاري - رضي الله تعالى عنه - (فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَايِضَ بُيُوتٍ قَبْلَ الْقِبْلَةِ فَتَنَحَرَفُ وَتَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى)<sup>(١)</sup>، يدل على أن العام في الأشخاص عام في المكان<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) ينظر: البخاري - محمد بن إسماعيل الجعفي - المتوفى سنة (٢٥٦هـ) - صحيح البخاري - مرجع سابق - كتاب: الصلاة - باب: قبله أهل المدينة وأهل الشام - ٨٨/١. الإمام مسلم - أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري - المتوفى سنة (٢٦١هـ) - صحيح مسلم - مرجع سابق - كتاب: الطهارة - باب: الاستطابة - ص ١٣٠.

(٢) ينظر: القرافي - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس - المتوفى سنة (٦٨٤هـ) - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول - تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد - مرجع سابق - ص ٢٠٠، ابن السبكي - عبد الوهاب بن علي - المتوفى سنة (٧٧١هـ) - جمع الجوامع - مرجع سابق - ٤٠٨/١، ابن النجار - محمد بن أحمد بن عبد العزيز - المتوفى سنة (٩٧٢هـ) - شرح الكوكب المنير - تحقيق: محمد الزحيلي + نزيه حماد - مرجع سابق - ١٥/٣ وما بعدها.

## المقصد الخامس دلالة العام<sup>(\*)</sup>

دلالة العام على أصل المعنى دلالة قطعية وهذا بلا نزاع، وإنما اختلفوا في دلالة على الأفراد هل هي قطعية أم ظنية؟ على مذهبين:

المذهب الأول: أن دلالة العام على جميع أفرادها ظنية، وهو مذهب السادة الجمهور.

المذهب الثاني: أن دلالة العام على جميع أفرادها قطعية، وهو مذهب السادة الحنفية.

■ وتمسك الفريق الأول: بأن كلّ عامّ يحتمل التخصيص، والتخصيص شائع فيه كثير، بمعنى أن العام لا يخلو عنه إلا قليلاً بمعونة القرائن، كقوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup>، حتى صار بمنزلة المثل: "أنه ما من عام إلا وقد خصّ منه البعض"، وكفى بهذا دليلاً على

(\*) ينظر: السرخسي - أبو بكر محمد بن أحمد - المتوفى سنة (٤٩٠هـ) - أصول السرخسي - حقق أصوله: أبو الوفا الأفعاني - مرجع سابق - ١/١٣٢ وما بعدها، البخاري - علاء الدين عبد العزيز بن أحمد - المتوفى سنة (٧٣٠هـ) - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البيهقي - مرجع سابق - ١/٤٢٥، التفتازاني - سعد الدين مسعود بن عمر - المتوفى سنة (٧٩٢هـ) - شرح التلويح على التوضيح الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١/٤٠، ابن السبكي - عبد الوهاب بن علي - المتوفى سنة (٧٧١هـ) - جمع الجوامع - مرجع سابق - ١/٤٠٧، الزركشي - بدر الدين محمد بن عبد الله بهادر - المتوفى سنة (٧٩٤هـ) - البحر المحيط في أصول الفقه - مرجع سابق - ٣/٢٦، ابن النجار - محمد بن أحمد بن عبد العزيز - المتوفى سنة (٩٧٢هـ) - شرح الكوكب المنير - تحقيق: محمد الزحيلي + نزيه حماد - مرجع سابق - ٣/١١٤، ابن عبد الشكور - محب الله - المتوفى سنة (١١١٩هـ) - مسلم الثبوت - مرجع سابق - ١/٢٦٥، الزحيلي - وهبة - الوجيز في أصول الفقه الإسلامي - مرجع سابق - ١/٢٥٠.

(١) سورة البقرة - آية (٢٣١).

(٢) سورة النساء - آية (١٧٠).

الاحتمال.

### ■ واحتج السادة الحنفية بأن:

(١) اللفظ إذا وُضع لمعنى كان ذلك المعنى لازماً ثابتاً بذلك اللفظ عند إطلاقه حتى يقوم الدليل على خلافه والعموم مما وضع له اللفظ، فكان لازماً قطعاً حتى يقوم دليل الخصوص.

(٢) لو جاز إرادة بعض مسميات العام من غير قرينة لارتفع الأمان عن اللغة والشرع بالكلية؛ لأن عامة خطابات الشرع عامة، فلو جوزنا إرادة البعض من غير قرينة لما صحّ منا فهم الأحكام بصيغة العموم.

(٣) قد فهم الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم - العموم من التصوص القرآنية، كقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾<sup>(١)</sup>، فإنه يشمل قطعاً كل الزناة. وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾<sup>(٢)</sup>، يشمل قطعاً كل متوفى عنها زوجها.

### ثمرة الخلاف:

تظهر ثمرة الخلاف في مسألتين فرعيتين هما:

تخصيص العام القطعي الثبوت بالدليل الظني، وتعارض العام والخاص.

أولاً: تخصيص العام القطعي الثبوت بالدليل الظني، كخير الواحد والقياس:

ذهب السادة الحنفية إلى القول بأن العام من الكتاب والسنة المتواترة لا يحتمل الخصوص، أي: لا يجوز تخصيصه بخير الواحد والقياس، لأنهما ظنيان فلا يجوز تخصيص

(١) سورة النور - آية (٢).

(٢) سورة البقرة - آية (٢٣٤).

القطعيّ بهما؛ لأن التخصيص بطريق المعارضة، والظني لا يعارض القطعيّ. وبناء عليه حرم السادة الخنفيّة - ومن وافقهم - متروك التسمية عمداً بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾<sup>(١)</sup> - ومطلق التهي يقتضي التحريم - ولم يخصوه بقوله ﷺ: (ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ. ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ أَوْ لَمْ يُذْكَرْ إِنَّهُ إِنْ ذَكَرَ لَمْ يُذْكَرْ إِلَّا اسْمُ اللَّهِ)<sup>(٢)</sup>، لأنه حديث آحاد، وهو ظنيّ.

وأجاز السادة الشافعيّة: الأكل من ذبيحة المسلم - إذا ترك التسمية عليها عمداً - لأنهم خصصوا عام القرآن الظنيّ بهذا الحديث الظنيّ، والظني يجوز تخصيصه بالظنيّ. وقد يُجاب عن هذا: بأن إثبات التخفيف في حق مَنْ لم يذكر اسم الله جل جلاله بإقامة الملة مقام الذكر خلفاً عنه لا يدلّ على إثباته في حقّ العامد، إذ الفرق بين المعذور وغير المعذور أصل في الشرع في الذبح وغير الذبح، ولأن الخلف إنما يُصار إليه عند العجز عن الأصل - كما في التراب مع الماء - والعجز إنما يتحقق في حق الناسي دون العامد، ولأن العامد مُعرّض عن التسمية فلا يجوز أن يُجعل مسمياً حكماً مع الإعراض عنها، بخلاف الناسي فإنه غير مُعرّض<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: تعارض العام والخاص<sup>(٤)</sup>: إذا تعارض العام والخاص فيما دل عليه الخاص فما

(١) سورة الأنعام - آية (١٢١).

(٢) ابن حجر - الحافظ شهاب الدين العسقلاني - المتوفى سنة (٨٥٠هـ) - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - مرجع سابق - كتاب: الذبائح - ٦٣/١١.

(٣) البخاري - علاء الدين عبد العزيز بن أحمد - المتوفى سنة (٧٣٠هـ) - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام الزردوي - مرجع سابق - ٤٣١/١.

(٤) قال ابن السبكي - في الإجماع ١٦٨/٢ - إذا ورد عام وخاص يدل كل واحد منهما على خلاف ما يدل عليه الآخر فرأى الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - أن الخاص يخص العام سواء علم أن الخاص متأخر عن العام أم لم يعلم، أم علم تأخره عن الخاص. وبه قال أبو الحسين، واختاره الإمام وأتباعه، منهم البيضاوي، وابن الحاجب.

وذهب الإمام أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - إلى الأخذ بالتأخر، سواء كان هو الخاص أم العام، وإن جهل وجب التوقف، إلا أن يترجح أحدهما على الآخر. بمرجع.

(وينظر تفصيل المسألة في: الباجي - أبو الوليد سليمان بن خلف - المتوفى سنة (٧٧٤هـ) - إحكام =

الحكم في هذه الحالة؟:

أولاً: عند السادة الجمهور: فبناءً على قولهم بأن العام ظني الدلالة، والخاص قطعي الدلالة، ولا تعارض بين قطعي وظني فلا يحكمون بالتعارض بينهما، فيعملون بالخاص فيما دل عليه، ويعملون بالعام فيما وراء ذلك<sup>(١)</sup>.

ثانياً: عند السادة الأحناف: يُحكم بالتعارض بينهما في القدر الذي دل عليه الخاص لتساويهما في القطعية، وبناءً على طريقتهم في دفع التعارض فإنهم يتبعون المنهج التالي:

أ) إذا علم مَحْيء الخاص بعد العام من غير تراخ: كان هذا الخاص مُخصّصاً

= الفصول في أحكام الأصول - تحقيق: عبد الله محمد الجبوري - مرجع سابق - ١٦٠/١، الشيرازي - أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف - المتوفى سنة (٤٧٦هـ) - التبصرة - مرجع سابق - ص/١٥١ = ٣٥، إمام الحرمين - أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني - المتوفى سنة (٤٧٨هـ) - البرهان - حققه: عبد العظيم الديب - مرجع سابق - ١١٩٠/٢، ١١٥٨ وما بعدها، (١٤١، ١٠٢)، الكلوثاني - أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن، المتوفى سنة (٥١٠هـ) - التمهيد في أصول الفقه - تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة - مرجع سابق - ١٤٨/٢، ابن بَرْهَان - أبو الفتح أحمد بن علي البغدادي - المتوفى سنة (٥١٨هـ) - الوصول إلى الأصول - تحقيق: عبد الحميد أبو زيند - مرجع سابق - ٢٥٩/١، الرازي - فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين - المتوفى - سنة (٦٠٦هـ) - المحصول - تحقيق: طه جابر فياض - ١٦١/٣، ابن قدامة - موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد - المتوفى سنة (٦٢٠هـ) - روضة الناظر وجنة الناظر - مرجع سابق - ١٦١/٢، الآمدي - علي بن محمد - المتوفى سنة (٦٣١هـ) - الإحكام في أصول الأحكام - تحقيق: سيد الجميلي - مرجع سابق - ٣٤٣/٢، ابن الحاجب - جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمرو بن أبي بكر - المتوفى سنة (٦٤٦هـ) - مختصر المنتهى الأصولي - مرجع سابق - ١٤٧/٢، ابن الحاجب - جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمرو بن أبي بكر - المتوفى سنة (٦٤٦هـ) - منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل - مرجع سابق - ص/١٢٩، ابن السبكي - عبد الوهاب بن علي - المتوفى سنة (٧٧١هـ) - جمع الجوامع - مرجع سابق - ٤٢/٢، الأستوي - جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن - المتوفى سنة (٧٧٢هـ) - التمهيد - مرجع سابق - ص/٤٠٩، ٤٥٢، ابن الممام - كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد - المتوفى سنة (٨٦١هـ) - التحرير - مرجع سابق - ٢٧٢/١، ابن النجار - محمد بن أحمد بن عبد العزيز - المتوفى سنة (٩٧٢هـ) - شرح الكوكب المنير - تحقيق: محمد الزحيلي + نزيه حماد - مرجع سابق - ٣٧٢/٣، ابن عبد الشكور - محب الله - المتوفى سنة (١١١٩هـ) - مسلم الثبوت - مرجع سابق - ٣٤٥/١.

(١) ينظر: الزحيلي - وهبة - الوجيز في أصول الفقه الإسلامي - مرجع سابق - ٢٥٣/١.

للعام، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾<sup>(١)</sup>، مع قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

فيخرج المريض والمسافر من الذين يجب عليهم الصيام بشهود الشهر.

ب) إذا علم تأخر مجيء الخاص عن العام: بأن جاء بعده على التراخي، كان هذا الخاص ناسخاً للعام في القدر الذي اختلفا فيه.

مثاله قوله تعالى - في حدّ القذف - ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾<sup>(٣)</sup>، مع قوله جل جلاله في شأن اللعان: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

فالنص الأول: عام يشمل الأزواج وغيرهم.

والنص الثاني: خاصٌّ بالأزواج. وقد ثبت تأخر هذه الآية في النزول عن الآية الأولى، فخرج الزوج بمقتضاها عن إقامة الحدّ عليه إذا قذف زوجته، وعجز عن البينة وأصبح حكمه - والحالة تلك - قيام الملاعة بينه وبين زوجته.

ج) وإذا لم يعلم تأخر الخاص عن العام: ولا مقارنته له، وقع التعارض بينهما، فيعمل بالراجح منهما، فإن لم يوجد ما يرجح به أحدهما على الآخر تساقطا، فلم يعمل بواحد منهما<sup>(٥)</sup>.

وكان من أثر ذلك اختلافهم في مسائل كثيرة منها: اختلافهم في نصاب زكاة الزروع والثمار:

(١) سورة البقرة - آية ١٨٤.

(٢) سورة البقرة - آية ١٨٥.

(٣) سورة النور - آية ٤.

(٤) سورة النور - آية ٦.

(٥) ينظر: التفਤازاني - سعد الدين مسعود بن عمر - المتوفى سنة (٧٩٢هـ) - شرح التلويح على التوضيح - مرجع سابق - ٤١/١، محمد أديب الصالح - مصادر التشريع الإسلامي ومناهج الاستنباط - مرجع سابق - ص/٥٤٩.



فذهب أبو حنيفة - رحمه الله - إلى عدم اشتراط التّصاب فيما أخرجته الأرض.  
 وذهب الصّاحبان والسّادة الجمهور إلى اشتراط ملك التّصاب، وهو (خمسة)  
 أوسق، ما يعادل (٦٨٤) كغ.  
 وسبب الخلاف:

تعارض حديث: (لَيْسَ فِيْمَا ذُوْنَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ<sup>(١)</sup>)، مع  
 حديث: (فِيْمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعَيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ وَمَا سَقِيَ  
 بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ<sup>(٢)</sup>).

فقال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - إن التعارض هنا وقع بين العام والخاصّ  
 (فِيْمَا ذُوْنَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ) ولم يُعلم تاريخهما، فُيعمل بالراجح منها، والعامّ  
 هو الرّاجح؛ لأنه يوجب الزّكاة في القليل، فُيعمل به احتياطاً، فأوجب الزّكاة  
 في الخارج من الأرض مُطلقاً.

▪ وخصّص السّادة الجمهور - ومعهم أبو يوسف ومُحمّد - الحديث الثاني  
 بالأوّل، فلم يُوجبوا الزّكاة في الخارج من الأرض، في أقلّ من (خمسة) أوسق،  
 أي: أنه يقدّم الخاصّ، فيشترط ملك التّصاب<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١) البخاري - محمد بن إسماعيل الجعفي - المتوفى سنة (٢٥٦هـ) - صحيح البخاري - الناشر: دار  
 الكتب العلمية - كتاب: الزّكاة - باب: ليس فيما دون خمس ذود صدقة - ٨١/٤.

(٢) البخاري - محمد بن إسماعيل الجعفي - المتوفى سنة (٢٥٦هـ) - صحيح البخاري - مرجع سابق  
 - كتاب: الزّكاة - العُشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء - ١١٣/٤.

(٣) ينظر: البخاري - علاء الدين عبد العزيز بن أحمد - المتوفى سنة (٧٣٠هـ) - كشف الأسرار عن  
 أصول فخر الإسلام الزدوي - مرجع سابق - ٤٣٦/١، الرّحيلي - وهبة - الوجيز في أصول الفقه  
 الإسلامي - مرجع سابق - ٢٥٣/١.

## المقصد السادس

### مسائل ذات علاقة بالعام

#### المسألة الأولى: عموم المقتضى<sup>(١)</sup>

المُقْتَضَى - بكسر الضاد - هو اللفظ الطالب للإضمار - ومنه اقتضى الدين وتقاضاه، أي: طلبه -، بمعنى أن اللفظ لا يستقيم إلا بإضمار شيء، وهناك مضمرات متعددة، فهل تقدّر جميعها، أو يكتفى بواحدٍ منها، وذلك التقدير هو المقتضى - بفتح الضاد<sup>(٢)</sup>.

والمقتضى: هو ما أضمر في الكلام ضرورة صدق المتكلم ونحوه.  
وقيل: هو الذي لا يدلّ عليه اللفظ ولا يكون منطوقاً، لكن يكون من ضرورة اللفظ<sup>(٣)</sup>.

(\*) تنظر المسألة في: الشرازي - أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف - المتوفى سنة (٤٧٦هـ) - للمع - مرجع سابق - ص/٣٠، السرخسي - أبو بكر محمد بن أحمد - المتوفى سنة (٤٩٠هـ) - أصول السرخسي - حقق أصوله: أبو الوفا الأفغاني - مرجع سابق - ٢٤٨/١، الغزالي - أبو حامد محمد بن محمد بن محمد - المتوفى سنة (٥٠٥هـ) - المستصفى من علم الأصول - مرجع سابق - ٦١/٢، الرازي - فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين - المتوفى سنة (٦٠٦هـ) - المحصول - تحقيق: طه جابر فياض - مرجع سابق - ٦٢٤/٢/١، الآمدي - علي بن محمد - المتوفى سنة (٦٣١هـ) - الإحكام في أصول الأحكام - تحقيق: سيد الجميلي - مرجع سابق - ٢٦٨/٢، ابن الحاجب - جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمرو بن أبي بكر - المتوفى سنة (٦٤٦هـ) - منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجلد - مرجع سابق - ص/١١١، ابن السبكي - عبد الوهاب بن علي - المتوفى سنة (٧٧١هـ) - جمع الجوامع - مرجع سابق - ٤٢٤/١، ابن الهمام - كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد - المتوفى سنة (٨٦١هـ) - التحرير - مرجع سابق - ٢٤٢/١، ابن النجار - محمد بن أحمد بن عبد العزيز - المتوفى سنة (٩٧٢هـ) - شرح الكوكب المنير - تحقيق: محمد الزحيلي + نزيه حماد - مرجع سابق - ١٩٧/٣، ابن عبد الشكور - محب الله - المتوفى سنة (١١١٩هـ) - مسلم الثبوت - مرجع سابق - ٢٩٤/١.

(١) ينظر: الشوكاني - محمد بن علي بن محمد - المتوفى سنة (١٢٠٠هـ) - إرشاد الفحول - مرجع سابق - ٣٢٧/١.

(٢) ينظر: البخاري - علاء الدين عبد العزيز بن أحمد - المتوفى سنة (٧٣٠هـ) - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي - مرجع سابق - ١١٨/١.

## أقسام المقتضى:

اعلم أن عامة الأصوليين جعلوا ما يُضمر في الكلام لتصحيحه ثلاثة أقسام:

(١) ما أضر ضرورة صدق المتكلم، كقوله - ﷺ -: (إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ) <sup>(١)</sup>.

(٢) ما أضر لصحة الكلام عقلاً، كقوله تعالى - إخباراً -: ﴿وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ <sup>(٢)</sup>.

(٣) وما أضر لصحة الكلام شرعاً، كقول الرجل: اعتق عبدك عني بألف. وسموا الكل مُقتضى، ولهذا قالوا - في تحديده -: هو جعل غير المنطوق منطوقاً؛ لتصحيح المنطوق، وهو مذهب القاضي الإمام أبي زيد <sup>(٣)</sup>.

## هل يثبت للمقتضى عموم؟

لا خلاف بين الأصوليين في أنه إذا قام الدليل على تعيين أحد الأمور الصالحة للتقدير، فإنه يتعين للتقدير، نحو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ <sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ <sup>(٥)</sup>، فإنه قد قام الدليل على أن المراد في الآية الأولى: تحريم الأكل، وفي الآية الثانية: تحريم الوطء.

واختلفوا فيما يحتمل عدة تقديرات، يستقيم الكلام بواحد منها، هل يقدر جميعها أو يكفي بواحد منها؟

(١) ابن ماجه - محمد بن يزيد القزويني - المتوفى (٢٧٥هـ) - سنن ابن ماجه - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - مرجع سابق - كتاب: الطلاق - باب: طلاق المكره والناسي - ٦٥٩/١.

(٢) سورة يوسف - آية (٨٢).

(٣) ينظر: البخاري - علاء الدين عبد العزيز بن أحمد - المتوفى سنة (٧٣٠هـ) - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البنزوي - مرجع سابق - ١٢٠/١.

(٤) سورة المائدة - آية (٣).

(٥) سورة النساء - آية (٢٣).

نحو قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾<sup>(١)</sup>، قدره بعضهم: وقت إحرام الحج أشهرٌ معلومات. وبعضهم قدره: وقت أفعال الحج أشهرٌ معلومات.

(١) فذهب بعض أهل العلم: إلى أنه يُحمل على العموم في كل ما يحتمله؛ لأنه أعمّ فائدة.

وأجيب: بامتناع إضمار الجميع، لاستلزامه تكثير مخالفة الدليل، وهو خلاف الأصل، ويحصل المقصود بإضمار البعض فيجب الاكتفاء به، ضرورة تقليل المخالفة للأصل.

(٢) وذهب بعضهم: إلى أنه يُحمل على الحكم المختلف فيه؛ لأن ما سواه معلوم بالإجماع.

قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي: وهذا كله خطأ لأن الحمل على الجميع لا يجوز، وليس هناك لفظ يقتضي العموم ولا يُحمل على موضع الخلاف؛ لأنه ترجيح بلا مرجح.

(٣) وقال الجمهور: المُقتضى لا عُوم له، وإنما العموم للألفاظ لا للمعاني، فيقدر واحد من التقديرات الذي قام الدليل على أنه المراد، فيحصل المقصود، وتندفع الحاجة، فكان ذكر ما عداه مستغنى عنه.

واستدلوا على ما ذهبوا إليه: بأن التقدير إنما يكون فيما تقتضيه الضرورة على قدر الحاجة، والضرورة تقدر بقدرها.

قال الشوكاني: وهذا هو الحق واختاره الشيرازي والغزالي والرازي والآمدي وابن الحاجب<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة البقرة - آية (١٩٧).

(٢) ينظر: الشيرازي - أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف - المتوفى سنة (٤٧٦هـ) - اللمع - مرجع سابق - ص/٣٠، السرخسي - أبو بكر محمد بن أحمد - المتوفى سنة (٤٩٠هـ) - أصول =

## فائدة:

وبناء على ما قيل في (المقتضى) فإن قوله - ﷺ -: (مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ)<sup>(١)</sup>، ظاهره ينفي صورة الصوم حساً، فوجب رده إلى الحكم، وهو نفي الإجزاء أو الكمال.

فقال السادة الحنفية: الحديث محمولٌ على نفي الفضيلة والكمال.

وقال غيرهم: يُحمَلُ الحديث على نفي الإجزاء.

أما من قال بعموم المقتضى، فقال: إنه عامٌ لنفي الإجزاء والكمال<sup>(٢)</sup>.

=السرخسي - حقق أصوله: أبو الوفا الأفغاني - مرجع سابق - ٢٤٨/١، الغزالي - أبو حامد محمد بن محمد بن محمد - المتوفى سنة (٥٠٥هـ) - المستصفى من علم الأصول - مرجع سابق - ٦١/٢، الرازي - فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين - المتوفى سنة (٦٠٦هـ) - المحصول - تحقيق: طه جابر فياض - مرجع سابق - ٦٢٤/٢/١، الأمدى - علي بن محمد - المتوفى سنة (٦٣١هـ) - الإحكام في أصول الأحكام - تحقيق: سيد الجميلي - مرجع سابق - ٢٦٨/٢، ابن الحاجب - جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمرو بن أبي بكر - المتوفى سنة (٦٤٦هـ) - منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل - مرجع سابق - ص/١١١، ابن السبكي - عبد الوهاب بن علي - المتوفى سنة (٧٧١هـ) - جمع الجوامع - مرجع سابق - ٤٢٤/١، ابن الهمام - كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد - المتوفى سنة (٨٦١هـ) - التحرير - مرجع سابق - ٢٤٢/١، ابن النجار - محمد بن أحمد بن عبد العزيز - المتوفى سنة (٩٧٢هـ) - شرح الكوكب المنير - تحقيق: محمد الزحيلي + نزيه حماد - مرجع سابق - ١٩٧/٣، ابن عبد الشكور - محب الله - المتوفى سنة (١١١٩هـ) - مسلم الثبوت - مرجع سابق - ٢٩٤/١.

(١) ينظر: أبو داود - سليمان الأشعث السجستاني - المتوفى سنة (٢٧٥هـ) - سنن أبو داود - تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - الناشر: المكتبة العصرية - صيدا - لبنان - الطبعة: الثالثة - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م كتاب: الصوم - باب: النية في الصوم ٣٢٩/٢، ابن ماجه - محمد بن يزيد القزويني - المتوفى (٢٧٥هـ) - سنن ابن ماجه - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي - كتاب: الصيام - باب: ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم ٥٤٢/١، المباركفوري - محمد عبد الرحمن بن عبد الكريم - المتوفى سنة (١٣٥٣هـ) - تحفة الأخوذي بشرح جامع الترمذي - أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه: عبد الوهاب عبد اللطيف - الناشر: دار الفكر - الطبعة: الثالثة - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - كتاب: الصيام - باب: ما جاء في لا صيام لمن لم يعزم من الليل - ٤٢٦/٣.

(٢) ينظر: الزحيلي - وهبة - الوجيز في أصول الفقه الإسلامي - مرجع سابق - ٢٧١/١.

## المسألة الثانية

العامّ الوارد على سبب خاص

العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب

قال أكثر الأصوليين: العامّ الوارد على سبب خاصّ بلا سؤال أو بسؤال، أو في وقوع حادثة أو غيرها يبقى على عمومته؛ لأنّ عدول الحبيب عما سُئل عنه أو عدول الشارع - عما اقتضاه حال السبب الذي ورد العام عليه عند ذكره بخصوصه - إلى العموم دليلٌ على إرادته؛ لأنّ الحجّة في اللفظ - وهو مقتضى العموم - والسبب لا يصلح مُعارضاً، لجواز أن يكون المقصود عند ورود الجواب أو السبب بيان القاعدة العامة لهذه الصّورة وغيرها<sup>(١)</sup>.

(١) تنظر المسألة في: أبي الحسين البصري - محمد بن علي الطيب - المتوفى سنة (٤٣٦هـ) - المعتمد في أصول الفقه - تحقيق: محمد حميد الله وآخرون - مرجع سابق - ٣٠٣/١، الباجي - أبو الوليد سليمان بن خلف - المتوفى سنة (٧٧٤هـ) - إحكام الفصول في أحكام الأصول - تحقيق: عبد الله محمد الجبوري - مرجع سابق - ١٧٧/١، الشيرازي - أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف - المتوفى سنة (٤٧٦هـ) - اللمع - مرجع سابق - ص/٣٨، إمام الحرمين - أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني - المتوفى سنة (٤٧٨هـ) - البرهان - حققه: عبد العظيم الديب - مرجع سابق - ٣٧٢/١، الفزائي - أبو حامد محمد بن محمد بن محمد - المتوفى سنة (٥٠٥هـ) - المنخول من تعليقات الأصول - حققه: محمد حسن هيتو - مرجع سابق - ص/١٥١، الرازي - فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين - المتوفى سنة (٦٠٦هـ) - المحصول - تحقيق: طه جابر فياض - مرجع سابق - ١٨٤/٣/١ وما بعدها، ابن قدامة - موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد - المتوفى سنة (٦٢٠هـ) - روضة الناظر وجنة المناظر - مرجع سابق - ١٤١/٢، الآمدي - علي بن محمد - المتوفى سنة (٦٣١هـ) - الإحكام في أصول الأحكام - تحقيق: سيد الجميلي - مرجع سابق - ٢٥٦، ١٠٨/٢، الزنجاني - شهاب الدين محمود بن أحمد - المتوفى سنة (٦٥٦هـ) - تخريج الفروع على الأصول - تحقيق: محمد أديب الصالح - الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - الطبعة: الخامسة - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ص/١٥٩، القرافي - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس - المتوفى سنة (٦٨٤هـ) - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول - تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد - مرجع سابق - ص/٢١٦، ابن السبكي - عبد الوهاب بن علي - المتوفى سنة (٧٧١هـ) - جمع الجوامع - مرجع سابق - ٣٨/٢، الأسنوي - جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن - المتوفى سنة (٧٧٢هـ) - التمهيد - مرجع سابق - ص/٤١٠، الزركشي - بدر الدين محمد بن عبد الله بمادر - المتوفى سنة (٧٩٤هـ) - البحر =

والأدلة على ذلك كثيرة، منها:

(١) ما جاء في (الصحيحين) - عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - قال: وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ شاةً مَيْتَةً أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (هَلَا اتَّفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا؟)، قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، قَالَ: (إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا)<sup>(١)</sup>، وفي رواية: (إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طُهِرَ)<sup>(٢)</sup>.  
وحاصله أنه يعمّ طهارة كل إهاب ولا يختص بالشاة.

(٢) أكثر أحكام الشرع وردت لأسباب، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾<sup>(٣)</sup>، نزلت في سرقة المحنّ (الرّس) أو في سرقة رداء الصحابي الجليل صفوان بن أمية - رضي الله تعالى عنه.  
(وآية اللعان)<sup>(٤)</sup>: نزلت في الصحابي الجليل هلال بن أمية - رضي الله عنه<sup>(٥)</sup>.

= اُحِيطَ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ - مرجع سابق - ١٩٨/٣، ابن الهمام - كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد - المتوفى سنة (٨٦١هـ) - التحرير - مرجع سابق - ٢٦٣/١، ابن عبد الشكور - محب الله - المتوفى سنة (١١١٩هـ) - مسلم الثبوت - مرجع سابق - ٢٩٠/١، الشوكاني - محمد بن محمد - المتوفى سنة (١٢٠٠هـ) - إرشاد الفحول - مرجع سابق - ٣٣٢/١.

(١) ينظر: ابن حجر - الحافظ شهاب الدين العسقلاني - المتوفى سنة (٨٥٠هـ) - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - مرجع سابق - كتاب: الزكاة - باب: الصدقة على موالي أزواج النبي ﷺ - ٢٧٧/٣، الإمام مسلم - أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري - المتوفى سنة (٢٦١هـ) - صحيح مسلم بشرح النووي - مرجع سابق - كتاب: الحيض - باب: طهارة جلود الميتة بالدبغ - ٢٧٤/٤.  
(٢) ينظر: الإمام مسلم - أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري - المتوفى سنة (٢٦١هـ) - صحيح مسلم بشرح النووي - مرجع سابق - كتاب: الحيض - باب: طهارة جلود الميتة بالدباغ - ٢٧٦/٤.  
(٣) سورة المائدة - آية (٣٨).

(٤) قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ۖ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (سورة: النور - آية ٦ - ٧).

(٥) ينظر: البخاري - محمد بن إسماعيل الجعفي - المتوفى سنة (٢٥٦هـ) - صحيح البخاري - الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه - الناشر: دار طرق النجاة -

و(آية الظهار)<sup>(١)</sup>: نزلت في الصحابي الجليل أوس بن الصّامت -  
الذي ظاهر من زوجته السيدة خولة بنت ثعلبة - رضي الله تعالى  
عنهم<sup>(٢)</sup>. وكلّ ذلك للعموم.

### فائدة:

قال العراقي: محلّ هذه المسألة إذا كان العامّ مُستقلاً بنفسه دون السبب،  
وكان أعمّ من السبب، وكان عمومه في المسئول عنه.

- أمّا لو كان غير مُستقلّ بنفسه فهو تابعٌ للسبب في خصوصه وعمومه.
- وإذا لم يكن أعمّ من السبب، فإن كان مُساوياً له فهو واضح.
- وإن كان أخصّ منه جائز بشروط بثلاثة - ذكرها في (المحصول):

أ) أن يكون في المذكور تنبيهٌ على ما لم يُذكر.

ب) أن يكون السائل مُجتهد.

ج) أن لا تفوت المصلحة باشتغال السائل بالاجتهاد<sup>(٣)</sup>.

=الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م - كتاب: التفسير - باب: سورة النور - ١٠٠/٦.

(١) قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدَتْهُمْ وَأَنْتُمْ وَلَدْتُهُمْ لَيَقُولُنَّ مَنكراً مِنْ الْقَوْلِ وَزُوراً وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ ۝ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مَنْ قَبْلَ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ كُمْ تُوَعِّظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝﴾ (سورة: المجادلة - آية: ٢-٣).

(٢) ينظر: ابن ماجه - محمد بن يزيد القزويني - المتوفى (٢٧٥هـ) - سنن ابن ماجه - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - مرجع سابق - كتاب: الطلاق - باب: الظهار - ٦٦٦/١.

(٣) ينظر: الرازي - فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين - المتوفى - سنة (٦٠٦هـ) - المحصول - تحقيق: طه جابر فياض - مرجع سابق - ١٨٨/٣/١، العراقي - عبد الرحيم بن الحسين - المتوفى سنة (٨٢٦هـ) - مخطوطة الجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة - المملكة العربية السعودية - رقم (٣٦٣) - مصورة عن نسخة برنستون - بالولايات المتحدة الأمريكية - ق ١٥٦ - أ).



## المسألة الثالثة

## ترك الاستفصال مع تعارض الأحوال

## لا يدلّ على التعميم

إذا ورد خطابٌ جواباً لسؤالٍ سائلٍ داعٍ إلى الجواب:

▪ فالجواب إذا كان غير مُستقلّ بنفسه<sup>(١)</sup>، دون السؤال، فهو تابع للسؤال في

عمومه وخصوصه.

أما في عمومته فمن غير خلاف، وذلك كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ أنه سُئِلَ عَنْ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ، فَقَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ: (أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ؟)، قَالُوا: نَعَمْ، فَنَهَى عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) الجواب غير المستقل: هو الذي لا يكون كلاماً مفيداً بدون اعتبار السؤال والحادثة مثل: نعم. والمستقل: هو الذي لو ورد ابتداءً لأفاد العموم.

(تنظر المسألة في: الرازي - فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين - المتوفى - سنة (٦٠٦هـ) - المحصل - تحقيق: طه جابر فياض - مرجع سابق - ١٨٧/٣/١، الآمدي - علي بن محمد - المتوفى سنة (٦٣١هـ) - الإحكام في أصول الأحكام - تحقيق: سيد الجميلي - مرجع سابق - ٢٥٦/٢، ابن الحاجب - جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمرو بن أبي بكر - المتوفى سنة (٦٤٦هـ) - مختصر المنتهى الأصولي - مرجع سابق - ١٠٩/٢، القرافي - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس - المتوفى سنة (٦٨٤هـ) - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصل في الأصول - تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد - مرجع سابق - ص/٢١٦، ابن السبكي - عبد الوهاب بن علي - المتوفى سنة (٧٧١هـ) - جمع الجوامع - مرجع سابق - ٣٧/٢، ابن الهمام - كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد - المتوفى سنة (٨٦١هـ) - التحرير - مرجع سابق - ٢٦٣/١، ابن النجار - محمد بن أحمد بن عبد العزيز - المتوفى سنة (٩٧٢هـ) - شرح الكوكب المنير - تحقيق: محمد الزحيلي + نزيه حماد - مرجع سابق - ١٦٨، ١٧٤/٣، ابن عبد الشكور - محب الله - المتوفى سنة (١١١٩هـ) - مسلم الثبوت - مرجع سابق - ٣١٣/١).

(٢) أبو داود - سليمان الأشعث السجستاني - المتوفى سنة (٢٧٥هـ) - سنن أبو داود - تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - مرجع سابق - كتاب: البيوع - باب: في التمر بالتمر - ٢٢٥/٢، ابن ماجه - محمد بن يزيد القزويني - المتوفى (٢٧٥هـ) - سنن ابن ماجه - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - مرجع سابق - كتاب: البيوع - ٧٦١/٢.

وأما في خصوصه فكما لو سأله سائل فقال: توضأت بماء البحر؟، فقال له: يجزئك. فهذا وأمثاله وإن ترك فيه الاستفصال مع تعارض الأحوال لا يدل على التعميم في حق الغير، كما قاله الإمام الشافعي - رحمه الله - إذا اللفظ لا عموم له، ولعل الحكم على ذلك الشخص كان لمعنى يختص به، كتخصيص الصحابي الجليل أبي بريدة - في الأضحية بجذعه من المعز - بقوله ﷺ له: (اذْبَحْهَا وَلَنْ تُجْزِيَ جَذْعَةً عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ) (١).

### المسألة الرابعة

#### ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام

#### الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال

قال الإمام الشافعي - رضي الله تعالى عنه -: ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال ويحسن به الاستدلال. مثاله: أن ابن غيلان أسلم على عشر نسوة، فقال ﷺ: (أَمْسِكْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ) (٢). ولم يسأله ﷺ عن كيفية ورود عقده عليهن في الجمع أو الترتيب، فكان إطلاقه القول دالاً على أنه لا فرق بين أن تتفق تلك العقود معاً، أو على الترتيب. وهذا فيه نظر، لاحتمال أنه ﷺ عرف نصوص الحال، فأجاب بناء على معرفته ﷺ

(١) ينظر: ابن ماجه - محمد بن يزيد القزويني - المتوفى (٢٧٥هـ) - سنن ابن ماجه - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - مرجع سابق - كتاب: الأضاحي، باب: النهي عن ذبح الأضحية قبل الصلاة - ١٠٥٣/٢.

(٢) ينظر: الآمدي - علي بن محمد - المتوفى سنة (٦٣١هـ) - الإحكام في أصول الأحكام - تحقيق: سيد الجميلي - مرجع سابق - ٢٥٦/٢.

(٣) ينظر: الإمام مالك - مالك بن أنس الأصبحي - المتوفى (١٧٩هـ) - الموطأ - تحقيق: بشار عواد معروف - الناشر: دار الغرب الإسلامي - كتاب: الطلاق - باب: جامع الطلاق - ٩٩/٢.

فلم يستفصل. والله تعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

وروي عن الإمام الشافعي عبارة أخرى وهي: (حكاية الحال إذا تطرق إليها الاحتمال كسأها ثوب الإحتمال و سقط بها الاستدلال).

فاختلفت أجوبة العلماء عن ذلك فمنهم من قال: هذا مُشْكِل. ومنهم من قال: له قولان.

وقال الأصفهاني: يُحْمَلُ الأوَّل على قول يُحال عليه العموم، ويُحْمَلُ الثاني على فعل، لأنه لا عموم له.

وقال القرافي: الأوَّل مع بُعد الاحتمال، والثاني مع قُرب الاحتمال، ثم الاحتمال إن كان في دليل الحكم سقط الحكم والاستدلال، كقوله ﷺ في تغسيل الميت المحرم: (اغسلوه بماء وسدرٍ وكفّوه في ثوبين ولا تمسوه طيباً ولا تُخمّروا رأسه فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً)<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: إمام الحرمين - أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني - المتوفى سنة (٤٧٨هـ) - البرهان - حققه: عبد العظيم الديب - مرجع سابق - ٣٤٥/١، الغزالي - أبو حامد محمد بن محمد بن محمد - المتوفى سنة (٥٠٥هـ) - المستقصى من علم الأصول - مرجع سابق - ٦٨/٢، الغزالي - أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن محمد - المتوفى سنة (٥٠٥هـ) - المنحول من تعليقات الأصول - حققه: محمد حسن هيتو - مرجع سابق - ص/١٥٠، الرازي - فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين - المتوفى - سنة (٦٠٦هـ) - المحصول - تحقيق: طه جابر فياض - مرجع سابق - ٦٣١/٢/١، القرافي - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس - المتوفى سنة (٦٨٤هـ) - شرح تقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول - تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد - مرجع سابق - ص/١٨٦، ابن السبكي - عبد الوهاب بن علي - المتوفى سنة (٧٧١هـ) - جمع الجوامع - مرجع سابق - ٤٢٦/١، ابن الهمام - كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد - المتوفى سنة (٨٦١هـ) - التحرير - مرجع سابق - ٢٦٤/١، ابن النجار - محمد بن أحمد بن عبد العزيز - المتوفى سنة (٩٧٢هـ) - شرح الكوكب المنير - تحقيق: محمد الزحيلي + نزيه حماد - مرجع سابق - ١٧١/٣، ابن عبد الشكور - محب الله - المتوفى سنة (١١١٩هـ) - مسلم الثبوت - مرجع سابق - ٢٨٩/١، الشوكاني - محمد بن علي بن محمد - المتوفى سنة (١٢٠٠هـ) - إرشاد الفحول - مرجع سابق - ٣٣٠/١.

(٢) ينظر: ابن حجر - الحافظ شهاب الدين العسقلاني - المتوفى سنة (٨٥٠هـ) - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - مرجع سابق - كتاب: الجنائز - باب: كيف يكفن المحرم - ١٠٦/٣.

وقال - أيضاً - الأول: إذا كان الاحتمال في محلّ الحكم - كقصة غيلان.  
والثاني: إذا كان الاحتمال في دليل الحكم<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: القرافي - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس - المتوفى سنة (٦٨٤هـ) - شرح تنقيح  
الفصول في اختصار اغصول في الأصول - تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد - مرجع سابق - ص/١٣٢،  
ابن النجار - محمد بن أحمد بن عبد العزيز - المتوفى سنة (٩٧٢هـ) - شرح الكوكب المنير - تحقيق:  
محمد الزحيلي + نزيه حماد - مرجع سابق - ١٧٢/٣ وما بعدها.

قائمة  
بأهم الجداول  
والأشكال التوضيحية (\*)  
والمصطلحات

---

(\*) تم ترتيبها بحسب ورودها في البحث.

الفرق بين (المطلق) و(العلم)  
(والعام) و(التكثرة) و(المعرفة) و(العدد)

• هو اللفظ الدالّ على  
المماثلة من حيث هي  
هي فقط

المُطلق

• هو اللفظ الدالّ على  
وحدة معينة، كزيد

العلم

• هو اللفظ الدالّ على  
جميع أجزاء ماهية  
مدلوله، ك (المسلمين)

العام

• هي ما يدلّ على واحد  
غير مُعين، مثل: رجل  
- بالتثنية - والتكثرة  
ليست عامة، وإنما هي  
دالّة على بعض الخاص

التكثرة

• هي ما كان على واحد معين،  
سواء أكل واحد بلشمن، أم  
بكرع، أم بلجن، وذلك بعد  
أدوات المعرفة الشبهة، كقطع  
والمسير، واسم الإشارة، والإسم  
الموصوف، والمعرفة بلام العهد،  
والنحو إلى المعرفة.

المعرفة

• هو اللفظ الدالّ على  
بعض وحدات ماهية  
مدلوله

اسم العدد

## صَيِّغُ الْعُمُومِ

١) ألفاظ الجموع: كل - جميع - كافّة - مضر -  
معاشر - قاطبة - عامّة - مائر

٢) الجمع المَعْرُوف: أ) الجمع المَعْرُوف بـ (ال) الاستفراقية  
ب) الجمع المَعْرُوف بالإضافة

٣) المفرد المَعْرُوف: أ) المفرد المَعْرُوف بـ (ال) الاستفراقية  
ب) المفرد المَعْرُوف بالإضافة

٤) النكرة الواقعة في سياق النفي

٥) النكرة الواقعة في سياق النهي

٦) النكرة الواقعة في سياق الشرط

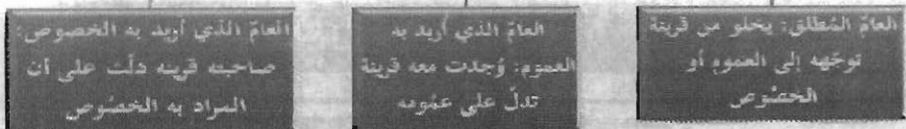
٧) الأسماء الموصولة: (من - ما - النين - اللاتي - اللاتي)

٨) أسماء الشرط: (من - ما - أي - أين)

٩) أسماء الاستفهام: (من - ما - متى - ماذا - أين)



الفرق بين العمارة المطلق والعمارة الذي أريد به العموم والعمارة الذي أريد به الخصوص





## الفرق بين العام المخصوص والعام الذي أريد به المخصوص

## العام المخصوص

هو الذي أريد به جموعه ومثوله لجميع الأفراد من جهة تناول ألفظها لا من جهة الحكم (بن الشكبي)

ما كان المراد به هو الأكثر وما ليس بمراد هو الأقل (ابن الجوزي)

البيان متأخر عن اللفظ أو متكرر به (الساوري)

هو العام الذي أريد به معناه مخرجا منه بعض أفراده بآراءه - فهي تشبه الاستثناء فلا يشترط مفرقتها ولا تلحقها بل يكفي كونها في مثله كالمشبية (بعض المتأخرين)

هو إطلاق اللفظ العام وإرادة سلب الحكم عن بعض منه مثله: قام الناس إذا فرت سلب القياد عن زيد فهو عام مخصص (بعض المتأخرين من السادة الحنابلة)

يحتاج إلى دليل معاين يثبت إرادة الجميع فيتعين له البعض (بعض المتأخرين من السادة الحنابلة)

قويته لفظية وقد تنفك عنه (تمخ الإسلام البلقيني)

## العام الذي أريد به المخصوص

لم يُرد شموله لجميع الأفراد، لا من جهة التناول، ولا من جهة الحكم، بل هو كشيء استعمل في جزئي، ولهذا كان موجزا قلنا، لفظ اللفظ عن موضوعه الأصلي، بخلاف العلم المخصوص (ابن الشكبي)

ما كان المراد به أقله وما ليس بمراد به الأكثر (أبو حامد الإسفراييني)

أن البيان فيه متقدم على اللفظ (الساوري)

هو إحدى الصيغ وإرادة بعض ما يشتمل عليه معبر عنها بصيغة إرادة في شأن أن تكون مقابلة لأول اللفظ بأن المقصود منها نقل اللفظ عن معناه إلى غيره، والمستعمل في ذي موضوعه، وليست الإرادة فيه بإخراجا لبعض المتناول (بعض المتأخرين)

هو إطلاق اللفظ العام وإرادة البعض المعين مثله: قام الناس إذا فرت القياد زيد - مثلا - لا غير فهو عام أريد به المخصوص (بعض المتأخرين من السادة الحنابلة)

يحتاج إلى تخصيص اللفظ غالبا، كالشرط والاستثناء، والغاية، والمقتضى، نحو: قام القوم ثم يقول: ما قام زيد (بعض المتأخرين من السادة الحنابلة)

قويته حتمية لا تنفك عنه (شيخ الإسلام البلقيني)

## دلالة العام

دلالة العام على أصل المعنى دلالة قطعية، وهذا بلا نزاع، وإنما اختلفوا في دلالة على الأفراد هل هي قطعية أم ظنية على مذهبين:

## المذهب الأول:

دلالة العام على جميع أفرادها ظنية  
(وهو مذهب الشاذلية الجمهور)

## المذهب الثاني:

دلالة العام على جميع أفرادها قطعية،  
(وهو مذهب الشاذلية الخفية).

## مسائل



(٢) العام الوارد على سبب خاص  
العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب

(٣) ترك الاستفصال مع تعارض الأحوال لا يدل على التعميم

(٤) ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال

فهرس المصطلحات والفرق<sup>(\*)</sup>

Index of terms and the teams

المصطلح بالعربي	English Terms
<b>حرف (الألف) (Alf) The Letter</b>	
أصول الفقه	Usul Al Fiqh
الأصوليون	Aslein""Fundamentalists
<b>حرف (الحاء) (Ha) The Letter</b>	
الحنابلة	Hanbali
الحنفية	Alhanifi
<b>حرف (الخاء) (kha) The letter</b>	
الخاصّ	Private
<b>حرف (الدال) (Dal) The Letter</b>	
الدلالات	Semantics
دلالة الإشارة = إشارة النص	Semantic of the Reference -Text
دلالة الاقتضاء	Semantic of Requirement- Text
دلالة الالتزام	Commitment Semantic
دلالة العبارة	Semantic of Statement

(\*) لقد جرى ترتيبنا للمصطلحات والفرق بحسب الترتيب الهجائي لها باللغة العربية فليأمل.

Terms have been arranged according to alphabetical order

المصطلح بالعربي	English Terms
الدلالة العقلية	Mental Semantic
دلالة الدلالة	Indication of Semantic
سلب العموم	Robbery of Commons
<b>حرف (الشين) (The Letter (Shein)</b>	
الشافعية	Shafai
<b>حرف (الطاء) (The Letter (Za)</b>	
الظاهر	Apparent
<b>حرف (العين) (The Letter (Ain)</b>	
العام	General
علماء البلاغة	Rhetoric Scientists
علماء اليونان	Greece Scientists
علم الدلالة	Indication Science
علم دلالات الألفاظ	Pronounce Indication Science
العموم	Majority
عموم السلب	Major Robbery
<b>حرف (الفاء) (The Letter (Fa)</b>	
الفقهاء	(Fiqih) Scholars
<b>حرف (اللام) (The Letter (Lam)</b>	
اللغويون	Linguists

المصطلح بالعربي	English Terms
<b>حرف (الميم) (The Letter (Mim)</b>	
المالكية	Maliki
المبين	Clear
المتشابه	Similar
المحكم	Arbitrator
المحمل	totality
المشترك	Joint
المشكل	Miscellaneous (Mixed)
المطلق	Absolute
المفسر	Expositor
<b>حرف (النون) (The Letter (Nun)</b>	
النص	The Text

\* \* \*

## ثبت بأهمّ المراجع<sup>(\*)</sup>

- الأسنوي - جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن - المتوفى سنة (٧٧٢هـ) - التمهيد - الناشر: مؤسسة الرسالة - الطبعة: الثانية - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الأسنوي - جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن - المتوفى سنة (٧٧٢هـ) - نهاية السؤل في شرح "منهاج الأصول" للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البضاوي - المتوفى سنة (٦٨٥هـ) - الناشر: عالم الكتب - بيروت - لبنان - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- إمام الحرمين - أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني - المتوفى سنة (٤٧٨هـ) - البرهان - حققه: عبد العظيم الديب - الناشر: دار الأنصار - بالقاهرة - الطبعة: الثانية - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٥م.
- إمام الحرمين - أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني - المتوفى سنة (٤٧٨هـ) - التلخيص في أصول الفقه - تحقيق: عبد الله حوالم النيلي + شبير أحمد العمري - الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ابن إمام الكاملية: محمد بن محمد بن عبد الرحمن، المتوفى سنة (٨٦٤هـ) - مختصر تيسير الوصول إلى منهاج الأصول - تحقيق: فتحة عبد الصمد محمد عبيد - الناشر: دار حافظ - الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م ٢ / ٧٥٦
- ابن إمام الكاملية - محمد بن محمد بن عبد الرحمن - المتوفى سنة (٨٦٤هـ)

(\*) لقد لقد جرى ترتيبنا للمراجع بحسب الترتيب المجائي بالنسبة لواضعيها. فليأمل.

- شرح الورقات - تحقيق: فتحة عبد الصمد محمد عبيد - الناشر: دار حافظ - الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- الأملدي - علي بن محمد - المتوفى سنة (٦٣١هـ) - الإحكام في أصول الأحكام - تحقيق: سيد الجميلي - الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الباجي - أبو الوليد سليمان بن خلف - المتوفى سنة (٧٧٤هـ) - إحكام الفصول في أحكام الأصول - تحقيق: عبد الله محمد الجبوري - الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة: الأولى - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- البخاري - علاء الدين عبد العزيز بن أحمد - المتوفى سنة (٧٣٠هـ) - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- البخاري - محمد بن إسماعيل - المتوفى سنة (٢٥٦هـ) - الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه - الناشر: دار طوق النجاة - الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- البخاري - محمد بن إسماعيل - المتوفى سنة (٢٥٦هـ) - صحيح البخاري بشرح الكرماني - الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - الطبعة: الثانية - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ابن برهان - أبو الفتح أحمد بن علي البغدادي - المتوفى سنة (٥١٨هـ) - الوصول إلى الأصول - تحقيق: عبد الحميد أبو زيد - الناشر: مكتبة المعارف - الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة: الأولى - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- البستاني - عبد الله - الوافي - معجم وسيط اللغة العربية - الناشر: مكتبة لبنان

— ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م.

- ابن بيه - عبدالله بن الشيخ محفوظ - أمالي الدلالات ومجالي الخلافات - الناشر - دار ابن حزم - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- التفاتزاني - سعد الدين مسعود بن عمر - المتوفى سنة (٧٩٢هـ) - شرح التلويح على التوضيح - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- التلمساني - أبو عبد الله محمد بن أحمد - المتوفى سنة (٧٧١هـ) - مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول - تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- جبران مسعود - الرائد - معجم لغوي عصري - الناشر: دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - الطبعة: الثالثة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- الجرجاني - عبد القاهر - المتوفى سنة (٨١٦هـ) - أسرار البلاغة - صححه وعلق عليه: السيد محمد رشيد رضا - الناشر: دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- الجوهري - إسماعيل بن حماد - المتوفى سنة (٣٩٣هـ) - الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية - تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار - الناشر: دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - الطبعة: الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ابن الحاجب - جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمرو بن أبي بكر - المتوفى سنة (٦٤٦هـ) - منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ابن حجر - الحافظ شهاب الدين العسقلاني - المتوفى سنة (٨٥٠هـ) - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - الطبعة: الرابعة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.



- ابن حزم - أبو محمد علي - المتوفى سنة (٤٥٦هـ) - الإحكام في أصول الأحكام - تحقيق: لجنة من العلماء - الناشر: دار الحديث - القاهرة - مصر - الطبعة: الأولى - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- أبو الحسين البصري - محمد بن علي الطيب - المتوفى سنة (٤٣٦هـ) - المعتمد في أصول الفقه - تحقيق: محمد حميد الله وآخرون - الناشر: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية - بدمشق - سنة - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- الخادمي: نور الدين مختار - تعليم علم الأصول - الناشر: مكتبة العيكان - الرياض - الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- أبو داود - سليمان الأشعث السجستاني - المتوفى سنة (٢٧٥هـ) - سنن أبو داود - تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - الناشر: المكتبة العصرية - صيدا - لبنان - الطبعة: الثالثة - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الرازي - فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين - المتوفى سنة (٦٠٦هـ) - التفسير الكبير - الناشر: المطبعة العامرية الشرقية - القاهرة - ١٣٠٨هـ - ١٨٨٨م.
- الرازي - فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين - المتوفى سنة (٦٠٦هـ) - المحصول - تحقيق: طه جابر فياض - الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة: الأولى - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- رفيق العجم - موسوعة أصول الفقه عند المسلمين - الناشر: مكتبة لبنان.
- الزبيدي - محمد مُرتضى - المتوفى سنة (١٢٠٥هـ) - تاج العروس من جواهر القاموس - الناشر: دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى -

١٣٠٦هـ - ١٨٨٦م - ١٩/٤.

- الزحيلي - وهبة - أصول الفقه الإسلامي - الناشر: دار القلم - دمشق - سورية - الطبعة: الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الزحيلي - وهبة - الوجيز في أصول الفقه الإسلامي - الناشر: دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان + دار الفكر - دمشق - سورية - إعادة الطبعة: الأولى - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الزركشي - بدر الدين محمد بن عبد الله بهادر - المتوفى سنة (٧٩٤هـ) - البحر المحيط في أصول الفقه.
- الزنجاني - شهاب الدين محمود بن أحمد - المتوفى - سنة (٦٥٦هـ) - تخريج الفروع على الأصول - تحقيق: محمد أديب الصالح - الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - الطبعة: الخامسة - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ابن السبكي - عبد الوهاب بن علي - المتوفى سنة (٧٧١هـ) - جمع الجوامع - الناشر: دار الفكر - سنة - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ابن السبكي - علي بن عبد الكافي - المتوفى سنة (٧٥٦هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي - المتوفى سنة (٧٧١هـ) - الإبهاج في شرح المنهاج - علي منهاج الوصول إلى علم الأصول: للقاضي البيضاوي - المتوفى سنة (٦٨٥هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- السرخسي - أبو بكر محمد بن أحمد - المتوفى سنة (٤٩٠هـ) - أصول السرخسي - حقق أصوله: أبو الوفا الأفغاني - الناشر: لجنة إحياء المعارف النعمانية - بحيدر آباد الدكن - بالهند.

- ابن السمعاني - أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار - المتوفى سنة (٤٨٩هـ) - قواطع الأدلة في الأصول - تحقيق: محمد حسن الشافعي - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الشوكاني - محمد بن علي بن محمد - المتوفى سنة (١٢٠٠هـ) - إرشاد الفحول - تحقيق: أحمد عزو عناية - الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة: الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الشيرازي - أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف - المتوفى سنة (٤٧٦هـ) - التبصرة - تحقيق: محمد حسن هيتو - الناشر: دار الفكر - بدمشق.
- الشيرازي - أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف - المتوفى سنة (٤٧٦هـ) - اللمع في أصول الفقه - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الطوفي - سليمان بن عبد القوي الصرصري - المتوفى سنة (٧١٦هـ) - البلبل في أصول الفقه - الناشر: مكتبة الإمام الشافعي - الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة: الثانية - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ابن عبد الشكور - محب الله - المتوفى سنة (١١١٩هـ) - مسلم الثبوت - الناشر: دار العلوم الحديثة - بيروت - لبنان.
- عبد الغفار - السيد أحمد - التصور اللغوي عند الأصوليين - الناشر: مكتبات عكاظ - الطبعة: الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- العبري - عبيد الله بن محمد بن غانم - المتوفى سنة (٧٤٣هـ) - شرح المنهاج (الأحكام الشرعية ومُتعلقات الأوامر والنواهي - العموم والخصوص - الحمل والميّن) - لعبيد الله رسالة ماجستير - مقدمة من/ محمد عبد السمیع فرج الله -

- كلية الشريعة والقانون - بأسوط - ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- العراقي - عبد الرحيم بن الحسين - المتوفى سنة (٨٢٦هـ) - مخطوطة الجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة - المملكة العربية السعودية - رقم (٣٦٣) - مصورة عن نسخة برنستون - بالولايات المتحدة الأمريكية
  - العضد: عبدالرحمن بن ركن الدين أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي البكري، المتوفى سنة (٧٥٦هـ) - شرح مختصر المنتهى الأصولي - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة: الثانية - سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
  - الغزالي - أبو حامد محمد بن محمد بن محمد - المتوفى سنة (٥٠٥هـ) - المستصفى من علم الأصول - الناشر: دار العلوم الحديثة - بيروت - لبنان.
  - الغزالي - أبو حامد محمد بن محمد بن محمد - المتوفى سنة (٥٠٥هـ) - المنحول من تعليقات الأصول - حققه: محمد حسن هيتو - الناشر: دار الفكر - بدمشق - الطبعة: الثانية - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
  - ابن فارس - أبو الحسين أحمد - المتوفى سنة (٣٩٥هـ) - الصاحبي - في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب وكلامها - تحقيق: عمر فاروق الطباع - الناشر: مكتبة المعارف - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
  - فيروز - عبد الرحيم يعقوب - المتوفى سنة (٨١٧هـ) - تيسير الوصول إلى علم الأصول - الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض - الطبعة: الأولى - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
  - ابن قدامة - موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد - المتوفى سنة (٦٢٠هـ) -

- روضة الناظر وجنة المناظر - الناشر: مكتبة المعارف - بالرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة: الثانية - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- القرافي - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس - المتوفى سنة (٦٨٤هـ) - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول - تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد - الناشر: دار الفكر - القاهرة + بيروت - طبعة جديدة - ١٣٥٣هـ - ١٩٧٣م.
  - الكرخي - أبو الحسن عبيد الله بن الحسين - المتوفى سنة (٣٤٠هـ) - الأقوال الأصولية - تحقيق: حسين خلف الجبوري - الطبعة: الأولى - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
  - الكلوثاني - أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن، المتوفى سنة (٥١٠هـ) - التمهيد في أصول الفقه - تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة - الناشر: دار المدني - جدة - الطبعة: الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
  - ابن ماجه - محمد بن يزيد القزويني - المتوفى (٢٧٥هـ) - سنن ابن ماجه - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
  - الإمام مالك - مالك بن أنس الأصبحي - المتوفى سنة (١٧٩هـ) - الموطأ - حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف - الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة: الثانية - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
  - المباركفوري - محمد عبد الرحمن بن عبد الكريم - المتوفى سنة (١٣٥٣هـ) - تحفة الأخوذ في شرح جامع الترمذي - أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه: عبد الوهاب عبد اللطيف - الناشر: دار الفكر - الطبعة: الثالثة - ١٣٩٩هـ -

١٩٧٩م.

- مجمع اللغة العربية - المعجم الوجيز - الناشر: شركة الإعلانات الشرقية - دار التحرير للطباعة والنشر - مصر - الطبعة: الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- محمد أديب الصالح - مصادر التشريع الإسلامي ومناهج الاستنباط - الناشر: مكتبة العبيكان - الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الإمام مسلم - أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري - المتوفى سنة (٢٦١هـ) - صحيح مسلم - الناشر: بيت الأفكار الدولية - الرياض - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ابن النجار - محمد بن أحمد بن عبد العزيز - المتوفى سنة (٩٧٢هـ) - مختصر التحرير في أصول فقه السادة الحنابلة - الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة - الطبعة: الأولى - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- النسفي - أبو البركات عبد الله بن أحمد - المتوفى سنة (٧١٠هـ) - كشف الأسرار - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ابن الهمام - كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد - المتوفى سنة (٨٦١هـ) - التحرير - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

\*\*\*

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم

والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمع

\*\*\*